اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر
NATIONAL COMMITTEE TO COMPAT HUMAN TRAFFICKING CRIMES

United Arab Emirates

التقرير السنوي للجنة الوطنية لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر

2020

United Arab Emirates

مكافحة جرائم الإتجار بالبشر
في دولة الإمارات العربية المتحدة

التقرير السنوي 2020

www.nccht.gov.ae

فهرس المحتويات

مقدمة

- كلمة رئيس اللجنة 5
- نبذة عن اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر 6
- استراتيجية اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر 9

الركيزة الأولى: الوقاية والمنع

- اللجان والوحدات الهيكلية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر 11
- برامج توعية المجتمع والفئات الأكثر عرضة للاتجار بالبشر 12
- برامج التدريب والتأهيل للعاملين في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر 14
- حماية وتعزيز حقوق العمالة الوافدة 17
- تدابير أمنية لإحكام السيطرة على منافذ الدولة 21
- آليات تقديم الشكاوى والمقترحات 23

الركيزة الثانية: الملاحقة القضائية

- القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتعديلاته 25
- التشريعات الأخرى ذات الصلة 27

الركيزة الثالثة: العقاب

- قضايا جرائم الاتجار بالبشر 32

الركيزة الرابعة: حماية الضحايا

- مراكز ومؤسسات رعاية وايواء ضحايا الاتجار بالبشر في دولة الامارات العربية المتحدة 36
- الخدمات المقدمة من مراكز ومؤسسات رعاية وإيواء ضحايا الاتجار بالبشر 37
- مبادرات الدعم والمساهمات الإنسانية خلال جائحة كوفيد-19 39
- قرارات ومبادرات اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر لحماية الضحايا 40

الركيزة الخامسة: تعزيز التعاون الدولي

- التعاون الثنائي 43
- التعاون متعدد الأطراف 45

الختام 49

كلمة رئيس اللجنة

تؤمن دولة الإمارات بأهمية تضافر الجهود الوطنية والدولية لمكافحة واحدة من أكثر الجرائم المنظمة العابرة للحدود انتشاراً وهي جرائم الاتجار بالبشر. وبعد مرور 15 عاماً من إطلاق حملتها بشكل رسمي ضد هذه الجريمة في العام 2006، نفذت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر العديد من المبادرات والبرامج التي ساهمت بشكل فعال في تحقيق أهدافها في هذا الإطار ضمن استراتيجيتها الوطنية المبنية على خمسة ركائز أساسية تتمثل في الوقاية والمنع، والملاحقة القضائية، والعقاب، وحماية الضحايا، وتعزيز التعاون الدولي.

و تعتبر دولة الإمارات من أوائل الدول في المنطقة التي أصدرت تشريع لتجريم الاتجار بالبشر، وهو القانون الاتحادي رقم (51) لعام 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتعديلاته. ويتماشى هذا التشريع مع التزامات الدولة في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 (اتفاقية باليرمو)، والبروتوكول الملحق لهذه الاتفاقية الخاص بحظر وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

ولقد بذلت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر العديد من الجهود لتوعية المجتمع بكافة اطيافه عن مخاطر هذه الجريمة وسبل التعاون مع جهات إنفاذ القانون لكبح جماح المنظمات والأفراد المتاجرين بالضحايا، ولم تغفل الدولة وجود جنسيات متعددة وثقافات متنوعة عند تنفيذ برامجها التوعوية بالتعاون مع القطاع الخاص والبعثات الدبلوماسية في الدولة للوصول إلى الجاليات بشتى الطرق.

كما قامت الجهات المعنية في دولة الإمارات بإطلاق برامج التدريب والتأهيل للعاملين في مكافحة هذه الجريمة لتعزيز قدراتهم للتعرف على قضايا الاتجار بالبشر وحماية الضحايا، والتي باتت واحدة من التحديات التي تواجهها العديد من جهات إنفاذ القانون في دول العالم باعتبارها من الجرائم العابرة للحدود وبالتالي صعوبة إدانتها دون توفر الخبرات والتعاون الدولي في هذا المجال.

جاءت الظروف الاستثنائية المتعلقة بانتشار جائحة كوفيد - 19 منذ بداية عام 2020 بمثابة العبء الذي أثقل العالم أجمع وعلى كافة الأصعدة والمجالات. ومع ذلك فإن دولة الإمارات متمثلة باللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر تعاملت مع مخاطر هذه الجائحة على الصحة العامة منذ بداية الأزمة بأعلى المستويات من الجدية والشفافية كما ضاعفت جهودها في توفير الرعاية الصحية الشاملة والقانونية للضحايا بالإضافة إلى دعم استقرارهم النفسي في خضم هذه الجائحة. حيث انتهجت اللجنة خططا احترازية قائمة على مجموعة من التدابير والإجراءات لحماية الضحايا والبرامج القائمة على مبادئ المساواة والتسامح التي تعكس واقعنا في دولة الإمارات.

ومن مبدأ الشفافية وإبراز الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات في هذا المجال، اتخذت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر مبادرة لإعداد هذا التقرير بشكل سنوي منذ عام 2007.

د. أنور محمد قرقاش

رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر

نبذة عن اللجنة الوطنية
لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر

أُنشأت دولة الامارات العربية المتحدة اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (15) لعام 2007م، وذلك لتسهيل وتوحيد عملية التنسيق مع الجهات المعنية وتذليل العقبات في عملهم مما يساهم في كفاءة العمل الوطني لمكافحة هذه الجريمة. وهناك عدد من الاختصاصات التي تم وضعها بموجب القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006م في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتعديلاته، وتتضمن تلك الاختصاصات مايلي:

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر، وإعداد الخطط والبرامج والآليات المنفذة لها بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.
2. دراسة وتحديث التشريعات والنظم المتعلقة بمسائل الاتجار بالبشر بما يحقق الحماية المطلوبة للضحايا والشهود وفقاً للمقتضيات الدولية.
3. إعداد قاعدة بيانات تتضمن التشريعات الدولية ذات الصلة بجريمة الاتجار بالبشر وأساليب الاتجار والدراسات المتعلقة بها.
4. إعداد التقارير عن التدابير التي اتخذتها الدولة لمكافحة الاتجار بالبشر بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.
5. دراسة التقارير الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بشأنها.
6. التنسيق مع السلطات المختصة والجهات المعنية لتأمين الحماية والدعم للمتضررين بالاتجار بالبشر بما في ذلك برنامج الرعاية والتأهيل لمساعدة الضحايا على العودة الطوعية وإعادة الادماج المجتمعي، وفقا للاحتياجات الفردية وحقوق الإنسان الأساسية.
7. نشر الوعي بالمسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر.
8. تنظيم وإقامة المؤتمرات والندوات والنشرات والتدريب وغيرها بما يساهم في تحقيق أهداف اللجنة.
9. المشاركة مع الجهات المعنية في الدولة في المؤتمرات والمنتديات الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر ونقل وجهة نظر الدولة في هذه المحافل الدولية.

10. وضع الآليات المناسبة للتعرف على الضحايا في قضايا الاتجار بالبشر.

11. القيام بأي أعمال أخرى تكلف بها اللجنة في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

تضم اللجنة الوطنية في عضويتها 17 جهة من مختلف المؤسسات الحكومية، والنيابات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني.

اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر

- وزارة الخارجية والتعاون الدولي
- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- وزارة الموارد البشرية والتوطين
- وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
- وزارة الصحة ووقاية المجتمع
- وزارة تنمية المجتمع
- الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية
- النيابة العامة الاتحادية
- النيابة العامة (أبوظبي)
- النيابة العامة (دبي)
- النيابة العامة (رأس الخيمة)
- مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية
- مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال
- مركز أمان لإيواء النساء والأطفال
- جمعية الإمارات لحقوق الإنسان
- هيئة الهلال الأحمر الإماراتي

استراتيجية اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر

الركائز الخمس

تعمل اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر على تنفيذ اختصاصاتها ضمن الاستراتيجية الوطنية التي تم اعتمادها في عام 2012م، وبما يتماشى مع التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة هذه الجريمة، وتتمثل هذه الركائز في التالي :

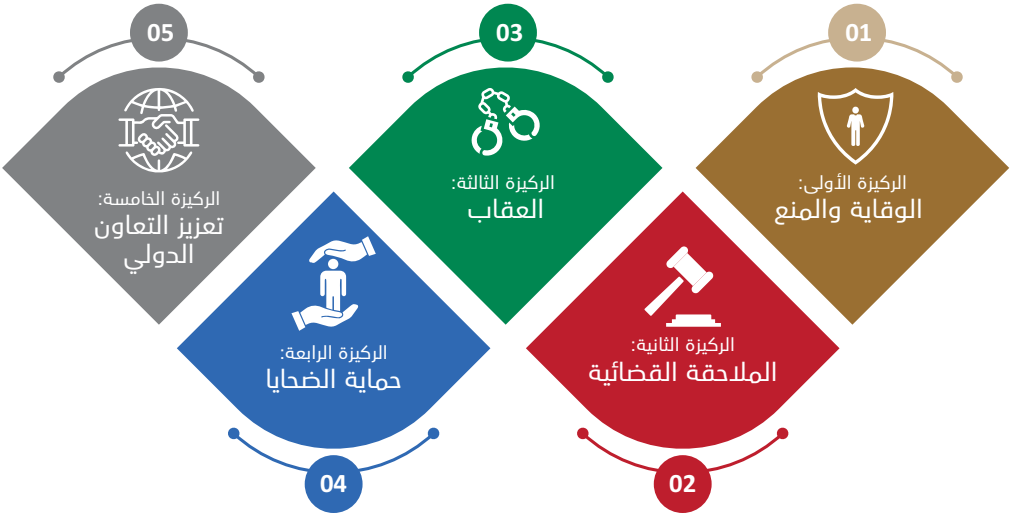

وبهدف ابراز ما قامت به الدولة من جهود ومستجدات لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر خلال عام 2020م، سيتم تقسيم هذه الجهود في هذا التقرير بناءً على كل ركيزة من الركائز الخمسة المشار إليها أعلاه.

الركيزة الأولى:
الوقاية والمنع

- اللجان والوحدات الهيكلية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر
- برامج توعية المجتمع والفئات الأكثر عرضة للاتجار بالبشر
- برامج التدريب والتأهيل للعاملين في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر
- حماية وتعزيز حقوق العمالة الوافدة
- تدابير أمنية لإحكام السيطرة على منافذ الدولة
- آليات تقديم الشكاوى والمقترحات

اللجان والوحدات الهيكلية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر

علاوةً على دور اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، تولي دولة الامارات العربية المتحدة اهتماماً واسعاً على انشاء اللجان و الوحدات الهيكلية في المؤسسات الحكومية المعنية، والتي تعمل على دعم عمل جهات انفاذ القانون والنيابات العامة في الدولة للتعرف ومتابعة التحقيقات الخاصة بجرائم الاتجار بالبشر. ومن ضمن تلك اللجان او الوحدات الهيكلية ما يلي:

النيابات العامة الاتحادية والمحلية

بناءً على توصية من اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، أنشأت النيابات العامة في الدولة، المحلية منها والاتحادية، فرق متخصصة لديها للتدقيق ولمتابعة قضايا الاتجار بالبشر. والهدف من ذلك هو صقل مهارات أعضاء هذه الفرق من خلال الممارسة في التعامل مع جميع أنواع قضايا الاتجار بالبشر. كما انه ومن ضمن اختصاصاتها هو اعداد الدراسات والاحصائيات المتعلقة بهذه الجريمة، وتنظيم دورات تدريبية مختصة بحيثيات هذه الجريمة، بالإضافة الى العمل في توعية بمخاطر هذه الجريمة.

وزارة الداخلية والقيادات الشرطية

ضمن هيكلية وزارة الداخلية، هناك عدد من الإدارة المعنية التي تساهم بشكل كبير في الاشراف والتنسيق ومتابعة قضايا الاتجار بالبشر، ومن ضمن تلك الإدارت، (إدارة التحقيق الاتحادي) التي تقوم بدور تنسيقي مع أقسام وأفرع مكافحة الاتجار بالبشر في كل القيادات الشرطية على مستوى الدولة لمتابعة القضايا، واعداد البرامج التدريبية والتوعوية لبناء قدرات العاملين لتمكينهم من التصدي لهذه الجريمة، وتوفير الخطط والسياسات لمكافحة هذه الجريمة بناءً للدراسات الداخلية التي تعدها إستناداً للقضايا التي تم التعامل معها. هذا بالإضافة الى (إدارة المعلومات الأمنية الاتحادية) التي تختص بحصر البيانات والمعلومات عن كافة الجرائم في الدولة ومنها جرائم الاتجار بالبشر، ويتم تقييد تلك الجرائم من خلال أفضل التقنيات من البرامج والأنظمة التي تساعد في متابعة القضايا ابتداءً من مرحلة جمع الاستدلالات إلى مرحلة صدور الأحكام القضائية.

كما أنشأت وزارة الداخلية (لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر)، والتي تتضمن في عضويتها ممثلين من وزارة الداخلية، والقيادات الشرطية المحلية، والمؤسسات أو الهيئات الأمنية المعنية بضبط الحدود والجوازات. وتقوم هذه اللجنة خلال اجتماعاتها بتنسيق الجهود وتعمل على تذليل التحديات التي تواجهها الجهات في أداء مهامها لمكافحة هذه الجريمة. هذا بالإضافة الى تحديد وتوفير الاحتياجات التدريبية السنوية لأفراد الشرطة بهدف إعدادهم للنهوض بمهاراتهم التي تساهم في مكافحة جميع أنواع جرائم الاتجار بالبشر التي تدخل ضمن إطار تنفيذ الشريعات الوطنية في هذا المجال.

كما أنشأت الإدارة العامة لشرطة دبي مركزاً متخصصاً لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر منذ العام 2009م تحت مسمى "مركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر ". ويختص هذا المركز بتقديم الحلول الاستراتجية لمكافحة هذه الجريمة ورفع توصيات تساهم في تعزيز الإجراءات الوقائية للحد منها، هذا كما يعمل هذا المركز بشكل مكثف على تنفيذ العديد من البرامج التدريبية لمنتسبي المؤسسة والجهات المعنية الأخرى والبرامج التوعوية عن طريق المحاضرات والحملات التعريفية الموجهه للجمهور.

برامج توعية المجتمع والفئات الأكثر عرضة للاتجار بالبشر

تعتبر البرامج والحملات التوعوية من أهم الجهود التي تقوم بها الدولة لوقاية المجتمع من جرائم الاتجار بالبشر، وهي واحدة من أهم المواد الواردة في بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبالرغم من انتشار جائحة كوفيد - 19 على مستوى العالم، والتحديات التي فرضتها في مكافحة هذه الجريمة، الا ان دولة الامارات عملت على تجاوز هذه التحديات وتقليل تأثيرها من الفرص المتاحة المتعلقة بالإجراءات الوقائية او من خلال الاستعانة بالبرامج التقنية المتوفرة.
ونفذت الجهات المعنية بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في دولة الامارات العربية المتحدة خلال العام 2020م العديد من الحملات والبرامج التوعوية التي استهدفت المجتمع بشكل عام والضحايا المحتملين بشكل خاص.

ونستعرض ادناه البرامج المنفذة في هذا الشأن:

احصائيات البرامج التوعوية عن العام 2020م

الجهة	مضمون البرنامج	عدد ونوع البرنامج	المستهدفون	اجمالي المستفيدين
النيابة العامة الاتحادية	احكام من القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر التي تتضمن عقوبات العلم بارتكاب الجريمة وعدم ابلاغ السلطات المختصة بشأنها.	مادة توعوية في برامج التواصل الاجتماعي	جمهور عام	5630
دائرة القضاء أبوظبي	حقوق وواجبات العمالة وسبل الانتصاف	4 محاضرات	عمالة	443
وزارة الداخلية	رسائل نصية في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ونشرة إعلامية داخلية تتضمن تحليل الأساليب الاجرامية المتبعة في الاتجار بالبشر	3 رسائل	منتسبي الوزارة	--
	التعريف بحقوق العمالة في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية (بالتعاون مع الهيئات الصحية والاجتماعية والسفارات الأجنبية المصدرة للعمالة)	20 محاضرة و توزيع منشورات	عمالة	6420
شرطة دبي	اعداد إصدارات معنية بمكافحة الاتجار بالبشر شملت دراسات، وتوصيات، وتقارير ومطويات توعوية احدها بعنوان " أفضل التدابير الشرطية في مكافحة الاتجار بالبشر" والثانية دراسة استشرافية بعنوان "فايروس كرونا المستجد ومستقبل جريمة الاتجار بالبشر"	منشورات	منتسبي المؤسسة	--
	اطلاق "حملة لا تشيلون هم" الهدف منها رعاية وتوعية العمالة بالإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كوفيد – 19 والتشريعات التي توفر الحماية لهم في ظل هذه الظروف حتى لا يقعوا فريسة سهلة كضحايا اتجار بالبشر .	مستلزمات وقائية لفيروس كوفيد – 19 بالإضافة للاطعمة والمساكن	عمالة	--
وزارة الموارد البشرية والتوطين	التوعية بالحقوق والواجبات من خلال مركز توجيه – وتتضمن المادة آليات تقديم الشكاوى في حال وجود مؤشرات إتجار بالبشر	محاضرات	عمالة	1,281,031
	توزيع بطاقة اتصال مجانية (SIM Card) للعمال من خلال مراكز الخدمة "توجيه" وذلك بالتعاون مع شركة دو، والهدف من ذلك هو التواصل مع العامل بشكل مباشر و مستمر من خلال إرسال رسائل نصية عن الحقوق والواجبات والإجراءات الاحترازية الواجب اتخاذها بمختلف اللغات	بطاقات SIM	عمالة	300,000

الجهة	مضمون البرنامج	عدد ونوع البرنامج	المستهدفون	اجمالي المستفيدين
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال	استكمال برنامج " توعية الفئات الأكثر عرضة للاتجار بالبشر" الذي تم اطلاقه منذ عام 2015م، ويتضمن التعريف بجريمة الاتجار بالبشر و أنواعها وأساليب الحماية والوقاية منها (5 لغات مختلفة)	4 محاضرات ومنشورات	العاملين في مراكز التجزئة	310
		توزيع منشورات	جمهور عام	2000
		نشرات رقمية ومسامع إذاعية	طلبة وعاملين في جامعة زايد	700
	استكمال برنامج سنوي "لقاء السفارات" لتعريف أعضاء السفارات الأجنبية المستهدفة بجريمة الاتجار بالبشر وسبل تقديم الدعم للضحايا عبر مراكز و دور الايواء	محاضرات	أعضاء السفارات الاجنبية	6
	توعية بالتزامن مع اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص	وسائل التواصل الاجتماعي	جمهور عام	1000
مركز أمان لإيواء النساء والأطفال	توعية الكنائس بجريمة الاتجار بالبشر وسبل تقديم الخدمات للضحايا عبر مراكز ودور الايواء	عقد لقاءات و توزيع منشورات	مسؤولي الكنائس	9
	استكمال "حملة انت تهمنا"	عقد لقاءات و توزيع منشورات	جمهور عام	2960
			المجموع	1,600,509

برامج التدريب والتأهيل للعاملين في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر

تطلق اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وبالتعاون مع الجهات المعنية بمكافحة هذه الجريمة في الدولة، العديد من برامج التدريب للعاملين في هذا المجال بإعتبارها أحد أولويات اللجنة الوطنية. وتهدف هذه البرامج إلى إعداد كادر مؤهل للتعامل مع هذه الجريمة من خلال اكسابهم المهارات والخبرات العلمية والعملية اللازمة لتمكينهم في المساهمة في تعزيز جهود الدولة الرامية إلى مكافحة جريمة الاتجار بالبشر وضمان حماية ضحاياها. وخلال عام 2020م نفذت الدولة عدد من الدورات التدريبية وورش العمل الحضورية أو عبر برامج التواصل المرئي لتجاوز التداعيات التي طرأت المتعلقة بالإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كوفيد - 19.

ونستعرض ادناه البرامج المنفذة في هذا الشأن:

احصائيات البرامج التدريبية عن العام 2020م

الجهة	مضمون البرنامج	عدد ونوع البرنامج	المستهدفون	اجمالي المستفيدين
اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر بالتعاون مع شرطة دبي	برنامج اختصاص مكافحة جرائم الاتجار بالبشر	دورة	مختلف الجهات	99
دائرة القضاء أبوظبي	حماية حقوق الطفل من جرائم الاتجار بالبشر في ظل القانون الاتحادي للاتجار بالبشر	محاضرتين	القضاة وأعضاء النيابة	106
وزارة الداخلية	دورة تخصصية في مجال الاتجار بالبشر	دورة	الشرطة	55
	ضمانات حقوق الانسان في مرحلة جمع الاستدلالات في جرائم الاتجار بالبشر	دورة	الشرطة	33
	الاتجار بالبشر في ظل الازمات والكوارث	دورة	الشرطة	24
	دور مأموري الضبط القضائي في مكافحة الاتجار بالبشر	دورة	الشرطة	55
شرطة دبي	سلسلة من الدورات التدريبة المعنية بالاتجار بالبشر	15 دورة	الشرطة	489
وزارة الموارد البشرية والتوطين	سلسلة من الدورات التدريبية المتخصصة حول التشريعات والقرارات المعنية المرتبطة بجهود مكافحة الاتجار بالبشر.	دورات	المفتشين	337
الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية	سلسلة من الدورات تتضمن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، والكشف عن التزوير، والحس الأمني، وحقوق الانسان	دورات	موظفي منافذ الدولة	1362
			المجموع	2560

برنامج اختصاصي مكافحة الاتجار بالبشر:

اطلقت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر البرنامج لأول مرة في العام 2015م تحت مسمى (دبلوم مكافحة الاتجار بالبشر)، هو البرنامج المهني التخصصي الأول على مستوى الوطن والعربي والإقليمي الذي يعني بالمعالجة العلمية والحصرية لجريمة محددة من الجرائم الجنائية وهي جريمة الاتجار بالبشر . ومؤخراً تم تغيير مسمى البرنامج إلى (برنامج اختصاصي مكافحة الاتجار بالبشر).

حيث يتولى مركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر في شرطة دبي تنظيم هذا البرنامج، ومدته خمسة أشهر، وذلك بالتعاون مع معهد دبي القضائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). ويعتبر البرنامج ممارسة جيدة تساهم في فهم وتعزيز قدرات المنتسبين للبرنامج من مختلف القطاعات، وذلك لابراز التحديات التي يواجهونها وتبادل الخبرات وافضل الممارسات في إطار التعامل مع قضايا الاتجار بالبشر. وبناءً للتوصية الصادرة من المنتدى الحكومي لمناقشة تحديات مكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة الشرق الأوسط، تم مؤخراً اشراك منتسبين من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الشقيقة، والذي بدوره سيساهم بشكل أكبر في تنوع المعرفة والاطلاع على تجارب هذه الدول التي تواجه تحديات مماثلة إلى حد ما في قضايا الاتجار بالبشر. ونستعرض ادناه تفاصيل الخريجين من البرنامج المشار اليه أعلاه وهو كالتالي:

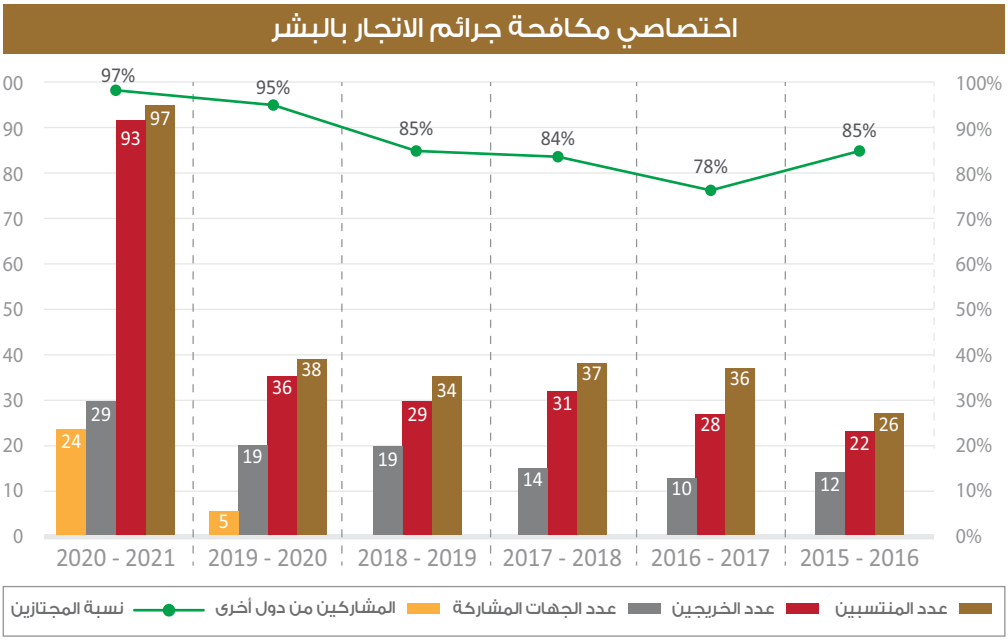

حماية وتعزيز حقوق العمالة الوافدة

حرصاً من دولة الامارات العربية المتحدة على خلق علاقة متوازنة بين طرفي علاقة العمل، من العمال وأرباب الأعمال، فقد أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 م في شأن تنظيم علاقات العمل في منشآت القطاع الخاص، والقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 م في شأن عمال الخدمة المساعدة الذي يشمل 19 مهنة من ضمنها عاملات المنازل بأنواعها المختلفة.

وفي إطار تطبيق الدولة لهذه التشريعات، فقد تم اعتماد مجموعة من السياسات التي تساهم بشكل كبير في حماية العمالة الوافدة من خطر الوقوع كضحايا اتجار بالبشر بكافة أشكاله وبالأخص استغلالهم بغرض السخرة او العمل الجبري، ومن ضمن هذه السياسات مايلي:

سياسة شفافية التعاقد

بهدف التصدي لأحد مؤشرات العمل الجبري، ألا وهي الخداع في عقود العمل، وهي الممارسة التي تبدأ عادة خارج حدود الدولة عن طريق وكالات توظيف العمالة بالخارج في دول المنشأ، أصدرت وزارة الموارد البشرية والتوطين قرارها رقم (764) لسنة 2015م بشأن العمل بنماذج العقود المعتمدة من الوزارة، والذي يلزم صاحب العمل بإرسال نسخة من عرض العمل للعامل إلى بلده، باللغتين العربية وبإحدى اللغات المعتمدة التي يفهمها العامل ومجموعها 11 لغة، مع العلم أنه جاري اعتماد عدد من اللغات الإضافية بالتعاون والتنسيق مع الدول المصدرة للعمالة، وتوضح هذه العقود للعامل جميع شروط وظروف العمل لضمان موافقته عليها قبل مغادرته لوطنه.

وتلزم دولة الامارات مكاتب التوظيف في الخارج للحصول على توقيع العامل وبصمته على عرض العمل، ويتم استرجاع العرض لاحقاً من خلال النظام الالكتروني الخاص بوزارة الموارد البشرية والتوطين، ليتم توقيع واعتماد هذا العقد كعقد عمل معتمد. مع العلم ان الوزارة لا تسمح بتعديل بنود العرض الموقع إلا في حال إضافة امتيازات أخرى لصالح العامل، وهذه الإجراءات أساسية حتى لا يتم خداع أو استغلال العامل في أي بند من بنود العقد قبل وبعد مجيئهم للعمل في الدولة.

هذا وقد قامت وزارة الموارد البشرية والتوطين بتطوير عقد نموذجي موحد مماثل لفئة العمالة المساعدة، وألزمت جميع أصحاب الأعمال بإبرامه مع جميع العمال المساعدين على اختلاف جنسياتهم ومهاراتهم، ويتضمن العقد نصوص تتعلق بحق العمال في التمتع بمجموعة من الحقوق الأساسية ومن ضمنها في الإجازات السنوية والراحة اليومية والأسبوعية، والحق في تذاكر السفر، والبدلات النقدية، والإجازات المرضية، والأجر، ومكافآت نهاية الخدمة، بالإضافة الى تضمين بنود لضمان حمايتهم من العنف على أساس النوع الاجتماعي او أي ممارسات تمييزية اخرى.

سياسة تعريف العمالة بحقوقها - مراكز توجيه

أنشأت وزارة الموارد البشرية والتوطين بالتعاون مع القطاع الخاص مراكز متخصصه لضمان تعريف العمال بحقوقهم تحت مسمى مراكز (توجيه)، وذلك لتقوم بتوعية العمال بحقوقهم وواجباتهم بكافة تفاصيلها، ومثال على ذلك عدد ساعات العمل، والعمل الإضافي، والاجازات المستحقة، وكيفية حساب الأجور الإضافية او مستحقات الاجازة، ومستحقات نهاية الخدمة، عوضاً عن المواد التوعوية المعنية باشتراطات الصحة والسلامة المهنية لمواجهة أخطار العمل وتجنباً لوقوع أي حادث مهني. هذا بالإضافة الى تعريف العمال بثقافة المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة.

وقامت الوزارة حتى الآن بترخيص 37 مركز خدمات على مستوى الدولة، حيث تشترط الوزارة بتوقيع عقود العمل وتسليمها للعامل داخل هذه المراكز، وذلك كأحد شروط منح عقد العمل أو التجديد للعمال المسجلين في نظام الوزارة، وذلك بعد حصولهم على دورة توعوية حسب اللغة التي يختارها العامل والتي تتضمن 16 لغة.

سياسة تنظيم استقدام العمالة المنزلية - مراكز تدبير

وتمثل الممارسات السلبية لبعض مكاتب استقدام العمالة في موطنهم بتحميل العمال رسوم الاستقدام او تحصيل او استقطاع مبالغ مالية من العمال مقابل توفير فرصة العمل، أحد الممارسات التي قد تقود الى ما يعرف عالمياً بعبودية الدين، وهي الحالة التي يضطر العامل فيها للاستمرار في العمل لسداد رسوم الاستقدام، وللتصدي لهذه الممارسات قامت وزارة الموارد البشرية والتوطين بإطلاق 39 مركز استقدام على مستوى الدولة تحت مسمى مراكز (تدبير)، لتعني باستقدام العمالة المساعدة تحت اشراف كامل من الوزارة و باستخدام انظمة الوزارة الالكترونية التي توفر للوزارة اطلالة

كاملة على ممارسات هذه المراكز، كما تم تدريجياً الغاء تراخيص مكاتب الاستقدام التقليدية واستبدالها بمراكز تدبير والتي من ضمن مهام هذه المراكز هو تدريب وتوجيه فئة العمالة المساعدة بحقوقهم وواجباتهم وتوفير السكن اللائق لهم واستضافتهم فيه متى كانت هناك حاجة لتواجد العامل في المركز، ومن ضمنها حالات لجوء العمال للمراكز عند تعرض حقوقهم للانتهاك او لسوء المعاملة من قبل صاحب العمل.

سياسة تحرير الانتقال في سوق العمل (أو مرونة سوق العمل)

يعالج القرارين الخاصين بوزارة الموارد البشرية والتوطين رقم (765) و (766) لسنة 2015 قضية تقييد حرية العامل في الانتقال من منشأة إلى أخرى، وذلك من خلال السماح للعمال بإنهاء علاقة العمل والانتقال إلى منشأة جديدة وفقاً لمعايير محددة، وكذلك إجراءات منح العمالة تصريح عمل جديد للعمل لدى منشأة أخرى عند انتهاء العلاقة التعاقدية بين الطرفين، وبموجب تلك القرارات أصبح من حق العامل انهاء علاقة العمل ومغادرة الدولة في أي وقت يشاء.

في ذات الإطار تم اعتماد اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي بشأن عمال الخدمة المساعدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 2019، والتي منحت للعامل المنزلي الحق في ترك العمل مع احتفاظه بكافة حقوقه في حال قيام صاحب العمل بتخفيض أجر العامل عن الأجر المتفق عليه في العقد أو عدم إيفائه بالتزاماته المقررة بالعقد. وتيسيراً لتمتع العامل بهذا الحق، وحماية له من التعرض لحالة استضعاف قد تؤدي الى تعرضه لأي شكل من اشكال الإتجار، نصت اللائحة على وجوب ان يقوم مركز الاستقدام (تدبير) باستقبال العامل وايواءه وتوفير متطلبات الإقامة الكريمة بالمركز لحين معالجة وضعه، اضافة الى ذلك، منحت اللائحة للعامل الحق في ترك مكان العمل فوراً دون إخطار، واللجوء لمركز الاستقدام إذا تعرض لأي اعتداء جسدي أو لفظي أو تحرش جنسي من قبل صاحب العمل مع إلزامه فقط بإخطار الوزارة بالواقعة ومكان الاقامة الذي اختاره.

سياسة تأمين المستحقات العمالية

بهدف حماية العمال الوافدين من التعرض لظروف قد تيسر إخضاعهم كضحايا للعمل الجبري في حال تخلف صاحب العمل عن دفع مستحقات

عماله، أطلقت الوزارة نظام جديد لتأمين المستحقات العمالية، والذي يشمل في نطاق تطبيقه على جميع العمال الوافدين في القطاع الخاص أو قطاع العمالة المساعدة، بموجب النظام على صاحب العمل شراء بوليصة تأمين عمالية عند بداية التعاقد والتي يعتبر توفرها شرط لإصدار تصريح العمل، حيث تغطي الوثيقة المستحقات المالية الغير مدفوعة، كأجور ومستحقات نهاية خدمة وتعويضات إصابات العمل ومصاريف العودة إلى دولة الاستقدام إذا رغب العامل في مغادرة الدولة .

سياسة تعزيز التفتيش العمالي ودعمه بالأنظمة الذكية

بهدف تحسين آليات الرقابة على المنشآت لرصد أي مؤشرات تدل على إمكانية وجود مخالفات، خاصة تلك المرتبطة بجرائم الاتجار بالبشر والعمل القسري، قامت الوزارة بتطوير عدد من الأنظمة الذكية، منها نظام التفتيش الذكي الذي يقوم بتحليل بيانات المنشآت المسجلة وعدد ونوعية الشكاوى المستلمة، ويقوم بتصنيف المنشآت على أحد الخمس مستويات من الخطورة ليتم تحديد أولويات القيام بالزيارات التفتيشية لأماكن العمل.

وتعمل الأنظمة الالكترونية الأخرى على تعزيز دور الرقابة العمالية على سبيل المثال نظام حماية الأجور، الذي يتم من خلاله مراقبة الالتزام بدفع الأجور الكترونيا، ونظام راتبي لاستلام شكاوي الأجور الكترونيا، ونظام السكنات العمالية لتوفير المعلومات بشأن مدى التزام الشركات بتوفير السكن اللائق لعمالها، في إتاحة المجال لفريق التفتيش للتدخل الفوري في حال تأخر أو عدم تسليم الأجور. وغيرها من الأنظمة المطورة التي تسعى إلى تقليص فرص وقوع العمال ضحايا لفعل الاتجار بالبشر.

سياسة تيسير الوصول إلى سبل الانتصاف الفعال

قامت وزارة الموارد البشرية والتوطين بترخيص مراكز تحت مسمى (توافق) وهي مراكز تعمل على تقديم خدمات قانونية لطرفي العلاقة وتساهم في تقليل الوقت الذي يستغرقه بحث القضايا العمالية والفصل فيها، حيث يرتب على طول فترة التقاضي آثاراً سلبيه على العامل خاصة إذا ارتبط النزاع بعدم استلام العامل لأجره أو مستحقاته العمالية، وتقوم تلك المراكز باستلام الشكاوى العمالية وتوفر للعامل المشورة القانونية اللازمة وتقوم بالتوسط بينه وبين صاحب العمل سعيا للوصول إلى تسوية ودية وسريعة للنزاع ومن ثم تقوم برفع توصيات بشأنها إلى الوزارة ليتم اعتمادها والبت فيها، وفي حال عدم موافقة أحد طرفي العلاقة على شروط التسوية المقترحة يقوم المركز في هذه الحالة بتوفير صحيفة دعوى مجانية للعمال وأصحاب العمل تحت مفهوم (الملف الذكي) وذلك لتسهيل إحالة النزاع الى المحكمة العمالية المختصة التي تقوم بتقديم خدمات (محكمة اليوم الواحد) ليتم الفصل فيه بالسرعة اللازمة.

تدابير أمنية لإحكام السيطرة على منافذ الدولة

قامت الجهات المعنية باتخاذ العديد من التدابير الوقائية لحماية المجتمع من الجرائم المنظمة العابرة للحدود, ومنها بطبيعة الحال جرائم الاتجار بالبشر, وتأتي هذه الإجراءات مع الأخذ في الاعتبار اعتماد أفضل الممارسات الممكنة لتسهيل وتيسير حركة المسافرين لدخولهم أو خروجهم من الدولة وتتمثل التدابير الوقائية بالتالي:

- استخدام النظام الجنائي الموحد ونظام الانتربول 7/24 للتدقيق على الأشخاص في المنافذ.
- استخدام تقنية بصمة العين وبصمة اليد للتعرف على الأشخاص المطلوبين أو الممنوع دخولهم أو مغادرتهم للدولة وكذلك بصمة الوجه والتأكد من مطابقة صورة المسافر مع صورته الشخصية على جواز السفر.
- استخدام أجهزة حديثة ومتطورة لكشف عمليات التزوير في المنافذ.
- وضع الضوابط الخاصة بإذن الدخول ومعايير الكفالة وتقييدها بدرجة القرابة أو الغرض الذي قدم من أجله الأجنبي للدولة بما يمنع فرصة الاستغلال في قضايا الاتجار بالبشر.
- اشتراط فصل الأطفال عن جوازات سفر ذويهم وحيازتهم لجوازات سفر

مستقلة وذلك لإمكانية التحقق من هويتهم عند دخولهم للدولة أو مغادرتهم لها بما يحقق مزيداً من الحماية لهم من الاستغلال.

- عدم السماح للأشخاص المضافين بتأشيرات الزيارة لأشخاص اخرين من دخول الدولة
- عدم السماح للمخالفين بمغادرة الدولة ما لم يتم تعديل وضعهم، او دفع الغرامات المترتبة عليهم حسب الإجراءات واليات العمل المتبعة في الإدارة المعنية

وإضافةً لما ذكر فان وزارة الداخلية والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية تقوم بصقل مهارات وقدرات العاملين في مجال أمن الحدود بصورة مستمرة عن طريق الدورات وورش العمل.

آليات تقديم الشكاوى أو المقترحات

اعتمدت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر خطاً ساخناً وهو (**8007283**) 800SAVE وذلك لاستقبال البلاغات الخاصة بهذه الجريمة على مستوى الدولة، ويتم ادارة الخط من خلال مراكز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر التي خصصت عدداً من الموظفين المؤهلين لتلقي والتعامل مع تلك البلاغات بعدد من اللغات الأساسية ومنها اللغة العربية، والإنجليزية، والاوردية، والروسية، وغيرها.

كما توجد في دولة الامارات العربية المتحدة العديد من الآليات للإبلاغ عن قضايا الاتجار بالبشر ومنها خط الطوارئ **999** والموقع الالكتروني التابع لوزارة الداخلية وهو (www.moi.gov.ae)، والخط الساخن الخاص بمؤسسة دبي لرعاية النساء والاطفال (**800111**)، والخط الساخن الخاص بمركز أمان لإيواء النساء والأطفال في رأس الخيمة وهو **(80089999)**، ومركز الشرطة الذكي **SPS** التابع للقيادة العامة لشرطة دبي التي تتيح للمتعامل تقديم معلومات وبيانات عن حالات يشتبه أنها اتجار بالبشر.

قامت وزارة الداخلية بإنشاء تطبيق (حماية)، وهو تطبيق ذكي خاص ببلاغات الأطفال يتم تحميله على الأجهزة الذكية او عبر الخط الساخن **116111** للإبلاغ عن حالات الإساءة والاعتداء على الأطفال بالإضافة الى الموقع الالكتروني moi-cpc.ae

وأطلقت القيادة العامة لشرطة دبي (برنامج عامل سعيد مجتمع آمن) وهو برنامج معني بحماية ورعاية فئة العمال من خلال تلقي الشكاوى العمالية والتحقق منها وذلك للحد من استغلال هذه الفئة بأي صورة من صور جرائم الاتجار بالبشر، حيث يوفر هذا البرنامج العديد من الخدمات للعمال بالشراكة مع القطاع الخاص.

كما ان هناك العديد من الآليات الفعالة لفئة العمالة والعمالة المساعدة لتقديم الشكاوى او اخذ الاستشارات القانونية من خلال المراكز المرخصة من قبل وزارة الموارد البشرية والتوطين وهي تدبير، وتوجية، وتوافق (للمزيد من المعلومات حول هذه المراكز برجاء الرجوع الى التفاصيل في (حماية وتعزيز حقوق العاملة الوافدة).

الركيزة الثانية:

الملاحقة القضائية

- القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتعديلاته
- التشريعات الأخرى ذات صلة

القانـون الاتحـادي رقـم 51 لسـنة 2006 فـي شـأن مكافحـة جرائـم الاتجـار بالبشـر وتعديلاتـه.

يمثـل القانـون الاتحـادي رقـم 51 لعـام 2006 في شـأن مكافحـة جرائـم الاتجـار بالبشـر المعـدل بالقانـون الاتحـادي رقـم (1) لسـنة 2015م الإطـار القانـوني للتعامـل مـع قضايـا الاتجـار بالبشـر في دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة, ومنـذ تطبيقـه أسـهم القانـون في رفـع الوعـي بأهميـة مكافحـة هـذه الجريمـة لـدى أفـراد المجتمـع. وتعـرف المـادة الأولى مـن هـذا القانـون الاتجـار بالبشـر على النحـو التـالي:

1. يعد مرتبكاً لجريمة الاتجار بالبشر كل من:

أ. باع أشخاصاً أو عرضهم للبيع أو الشراء أو الوعد بهما.

ب. اسـتقطب أشـخاصا أو اسـتخدمهم أو جندهـم أو نقلهـم أو رحلهـم أو آواهم أو استقبلهم أو سلمهم أو استلمهم سواء داخل البلاد أم عبر حدودها الوطنية بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو الإساءة استعمال السلطة أو الاستغلال النفوذ أو إسـاءة استغلال حالة الضعف، وذلك بغرض الاستغلال.

ج. أعطى أو تلقى مبالـغ ماليـة أو مزايا النيل موافقة شـخص له سيطرة على شخص آخر لغرض استغلال الأخير.

2. يعتبر اتجـارا بالبشـر , ولـو لم ينطـو على اسـتعمال أي من الوسـائل المبنية في الفقرة السابقة ما يلي

أ. استخدام طفل أو نقله أو ترحيله أو ايوائه أو استقباله بغرض الاستغلال.

ب. بيع طفل أو عرضه للبيع أو الشراء.

3. يشـمل الاسـتغلال الجنسـي في حكم هـذه المـادة, جميع أشـكال الاسـتغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو السخرة أو نزع الأعضاء أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو التسول أو الممارسات الشبيهة بالرق أوالاستعباد.

يتسـق هـذا التعريـف اتسـاقاً وثيقاً مـع نصـوص اتفاقيـة الأمـم المتحدة لمكافحة

الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الخاص بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، بخاصة النساء والأطفال، وغيرهما من التشريعات الدولية ذات الصلة.

وبموجب هذا القانون، تطبق عقوبة السجن المؤبد في جرائم الاتجار بالبشر إذا نفذت الجريمة عن طريق الحيلة، أو صَاحَبَّ الجريمة استخدام القوة أو التهديد بالقتل أو الايذاء الجسدي، أو تضمنت تعذيباً بدنياً أو نفسياً. كما يفرض هذا القانون المكون من 16 مادة عقوبات صارمة على المتجرين بالبشر تتراوح بين السجن خمسة أعوام إلى السجن المؤبد، وفرض غرامات مالية تتراوح ما قيمته بين 100,000 درهم حتى مليون درهم (27,500 دولار إلى 275,000 دولار).

وتصب التعديلات في القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015م على القانون الاتحادي رقم (51) لعام 2006م في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في مجملها لصالح ضحايا الاتجار بالبشر, وذلك من واقع الخبرات التي اكتسبتها الدولة محلياً ودولياً، وبما يتماشى مع بروتوكول الاتجار بالأشخاص الملحق باتفاقية باليرمو, حيث جاءت التعديلات كما يلي:

1. تعريف الضحية والشاهد بحقوقهما القانونية بلغة يفهمانها مع إتاحة الفرصة لهما للتعبير عن احتياجاتهم القانونية والاجتماعية.

2. عرض الضحية إذا تبين أنه في حاجة لذلك على أية جهة طبية لتلقي العلاج النفسي أو العضوي، ويتم إيداعه في أحد مراكز إعادة التأهيل الطبي أو النفسي إذا لزم الأمر.

3. إيداع الضحية أحد مراكز الإيواء أو أية جهة معتمدة أخرى إذا تبين أنه في حاجة لذلك.

4. توفير الحماية الأمنية اللازمة للضحية والشاهد متى كانا في حاجة إليها.

5. السماح للضحية والشاهد بالبقاء في الدولة إذا اقتضى التحقيق أو المحاكمة ذلك وبناء على أمر من النيابة العامة أو المحكمة حسب الحال.

6. جواز قيام المحكمة بندب محام للضحية بناءً على طلبه وتقدر المحكمة أتعابه ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا ويتم صرف الأتعاب بموجب شهادة تعطى له من المحكمة التي تصرف الأتعاب

التشريعات الأخرى ذات الصلة

مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2016م في شأن تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والانسجة البشرية

وأصدر القانون بهدف تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والانسجة البشرية وأهم ما جاء فيه فيما يتعلق بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، منع الاتجار في الأعضاء والأنسجة البشرية، حماية حقوق الأشخاص الذين تنقل منهم أو إليهم أعضاء أو أنسجة بشرية ومنع استغلال حاجة المريض أو المتبرع.

مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012م في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات والمعدل بمرسوم بقانون اتحادي رقم (12) لسنة 2016م

ونصت المادة (23) من القانون المذكور بأنه (يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن 500 ألف درهم ولا تتجاوز مليون درهم او بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ او أدار موقعاً الكترونياً او أشرف عليه او نشر معلومات على شبكة معلوماتية او بإحدى وسائل تقنية المعلومات بقصد الاتجار في البشر او الأعضاء البشرية او التعامل فيها بصورة غير مشروعة).

قانون اتحادي رقم (10) لسنة 2017م بشأن عمال الخدمة المساعدة

تسري أحكام هذا القانون على استقدام وتشغيل العمال المبينة مهنهم بالجدول الملحق به والأطراف ذات العلاقة، ويشمل الجدول 19 مهنة تتضمن: مستخدم، بحار، حارس، راعي، سايس، مضمر، صقار، عامل، مدبرة منزل، طباخ، مربية أطفال، مزارع، بستاني، مدرب خاص، مدرس خاص، ممرض خاص، مندوب خاص، مهندس زراعي خاص، سائق خاص.

ويكافح هذا القانون التمييز بين العمال بما يخل بقاعدة المساواة بينهم على أساس العرق أو اللون او الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي، والتحرش جنسياً بالعامل سواءً كان التحرش لفظياً أو جسدياً، العمل الجبري أو أي ممارسة لعمل يدخل في إطار الاتجار بالبشر وذلك وفقاً لما أصدرته الدولة من قوانين أو صادقت عليه من اتفاقيات، كما نص القانون إلى تعزيز حماية هذه الفئة من العمالة من خلال إبرام عقد عمل وفقاً للنموذج المعتمد لوزارة الموارد البشرية والتوطين يتضمن العديد من الحقوق منها توفير مسكن ملائم، ومنح إجازات، ومكافئات نهاية الخدمة.

هذا وينص القانون على فرض عقوبات رادعة على كل من يخالف أحكامه المتعلقة بحظر التمييز والعنف ضد عمال الخدمة المساعدة، فينص على فرض غرامة لا تقل عن خمسين ألف درهم ولا تجاوز مائة ألف، على أن تضاعف في حالة العود، هذا بالإضافة الى أي عقوبات أشد ينص عليها أي قانون آخر.

كما منحت اللائحة التنفيذية للقانون والتي أصدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (22) لعام 2019 ، للعامل المنزلي الحق في ترك العمل مع احتفاظه بحقوقه كاملة إذا تعرض لأي ظروف أو ممارسات قد تؤدي إلى وقوعه ضحيه للعمل الجبري أو للاتجار به، حيث نصت على حقه في ترك العامل دون تحمل أي تبعات إذا أخل صاحب العمل بالتزاماته التعاقدية تجاهه، أو إذا اعتدى عليه صاحب العمل أو من يمثله بالضرب أو التحقير أو بأي شكل من أشكال الاعتداء الجسدي والزمت اللائحة مركز تدبير باستقبال العامل وايواءه في هذه الحالة ومساعدته في توفير فرصة عمل بديله اذا رغب في ذلك.

> بناء الإنسان هو الهدف الأسمى الذي نبذل كل جهد من أجل تحقيقه
>
> صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
> رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حفظه الله

قانون اتحادي رقم (9) لسنة 2018 في شأن مكافحة التسول

ويهدف هذا القانون إلى حماية المجتمع من الجرائم المرتبطة بالتسول، ومكافحة جريمتي التسول والتسول المنظم والوقاية منهما، وهذا الهدف يتسق مع قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، الذي يعتبر التسول صورة من صور الاستغلال الواردة فيه.

القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2020 بشأن حماية الشهود ومن في حكمهم

تم تعريف الشاهد ومن في حكمه بأنه (الشخص الذي لديه معلومات عن الجريمة ويدلي بتلك المعلومات أمام السلطة المختصة أو أمام الجهة القضائية، وتكون تلك المعلومات ذات تأثير في شأن الجريمة، يشمل ضحايا الاتجار بالبشر بشرطين، وهما: **الشرط الأول:** يدلي بمعلومات عن القضية أمام السلطة المختصة أو أمام الجهة القضائية **والشرط الثاني:** أن تكون تلك المعلومات ذات تأثير في شأن الجريمة، كأن تضيف أو تعزز الأدلة محل الجريمة أو تكشف عن مجرمين آخرين أو عن أماكن ارتكاب الجريمة وخلاف ذلك من المعلومات. ويهدف القانون إلى حماية الشهود والمجني عليهم والمبلغين والخبراء والمصادر السرية وأفراد أسرهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم، ومن تقرر الجهة القضائية حمايته من أي تهديد يحيط بأي منهم أو اعتداء أو انتقام أو ترهيب.

القرار الوزاري رقم (178) لسنة 2020 بشأن التعامل مع حالات التحرش في المنشآت

يلزم هذا القرار المنشآت العاملة في الدولة بتوفير بيئة العمل المناسبة بما يكفل أداء العمل في أفضل الظروف وتوفير الحماية للعاملين من التعرض للتحرش في أي صورة من صوره سواء كانت بالقول او الفعل او اشاره لها مدلول جنسي تصدر من شخص تجاه اخر في بيئة العمل، تمس جسده او عرضه او تخدش حيائه باي وسيلة ومنها وسائل التقنية الحديثة.

وهناك العديد من القوانين والتشريعات الاخرى الداعمة لجهود مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، ومنها قانون العقوبات الاتحادي، والقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن قانون حقوق الطفل (وديمة)، والقانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2002 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتعديلاته، والقانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 م في شأن تنظيم علاقات العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة وتعديلاته.

التشديد في مصادرة الأموال الناتجة عن جريمة الاتجار بالبشر

دشنت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة «**التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال**» في عام 2019م، وذلك بهدف وضع أولوية التحقيق في عدد من الجرائم، ومنها الاتجار بالبشر، والتشديد على تتبع تلك الأموال غير المشروعة العائدة من تلك الجرائم لمصادرتها، ومصادرة أي أموال أخرى استخدمت او خصصت لتنفيذ هذه الجرائم، وذلك ضمن ما يتماشى مع التشريعات الوطنية ذات الصلة.

إن الاهتمام المتزايد برصد ومصادرة جميع الأموال غير المشروعة الناتجة عن جرائم الاتجار بالبشر له أثر كبير في الحد من انتشارها، حيث ان الجريمة وبعد تلك الإجراءات، تصبح أقل ربحية للمتاجرين وبالتالي الاحجام عن الانخراط في مثل هذه الأفعال الإجرامية.

الركيزة الثالثة:

العقاب

- قضايا جرائم الاتجار بالبشر
- جدول قضايا الاتجار بالبشر عن عام 2020
- رسم بياني لقضايا الاتجار بالبشر 2020

قضايا جرائم الاتجار بالبشر

تمكنت سلطات انفاذ القانون في دولة الامارات العربية المتحدة خلال عام 2020م بالتصدي لعدد من قضايا الاتجار بالبشر، وفي ظل التداعيات الناتجة عن تفشي جائحة كوفيد – 19 على المستوى الدولي، سعت الدولة لتجاوز تأثيراتها من خلال اتباع الإجراءات الوقائية والاستعانة بالتقنيات الحديثة ومن الأمثلة على ذلك اجراء المقابلات عن طريق الاتصال المرئي (نيابة دبي والنيابة الاتحادية)، حيث انه وبموجب القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006م في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر المعدل بالقانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015م، تم إحالة عدد من هذه القضايا إلى محاكم الدولة وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول قضايا الاتجار بالبشر عن العام 2020

الإمارة	مجموع القضايا	القضية	نوع الاستغلال	الضحايا	المتهمين	الحكم
أبوظبي	2	الاولى	استغلال جنسي	1	3	براءة لاحد المتهمين والسجن لمدة سبع سنوات ومصادرة المضبوطات والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
		الثانية	استغلال جنسي	1	2	السجن لمدة سبع سنوات ومصادرة المضبوطات والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
دبي	7	الاولى	استغلال جنسي وبيع الضحية	1	1	براءة من تهمة الاتجار بالبشر
		الثانية	استغلال جنسي وبيع الضحية	2	7	متداولة في المحكمة
		الثالثة	استغلال جنسي وبيع الضحية	1	2	السجن لمدة خمس سنوات ومصادرة المضبوطات وغرامة 100 الف درهم والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
		الرابعة	استغلال جنسي	1	3	السجن لمدة عشر سنوات ومصادرة المضبوطات والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
		الخامسة	استغلال جنسي	1	3	السجن لمدة ثلاث سنوات والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
		السادسة	استغلال طفل في التسول	1	3	براءة متهمة وحبس بقية المتهمين لمدة ستة أشهر وغرامتهم بمبلغ خمسة آلاف درهم والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
		السابعة	استغلال جنسي	1	1	السجن لمدة خمس سنوات وغرامة بمبلغ 100 الف درهم والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم.
الشارقة	2	الاولى	استغلال جنسي	2	1	السجن لمدة ثلاث سنوات والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
		الثانية	عرض ضحية للبيع	1	3	السجن لمدة خمس سنوات وغرامة بمبلغ 100 الف درهم والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
عجمان	6	الاولى	استغلال جنسي	1	1	الحبس لمدة سنة واحدة والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
		الثانية	استغلال جنسي	1	6	الحبس لمدة اربع سنوات والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
		الثالثة	استغلال جنسي	2	3	الحبس لمدة خمس سنوات والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
		الرابعة	استغلال جنسي	1	1	الحبس لمدة ثلاث سنوات والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
		الخامسة	استغلال جنسي	1	2	متداولة في المحكمة
		السادسة	استغلال جنسي	1	2	متداولة في المحكمة
ام القيوين						
راس الخيمة	2	الاولى	استغلال جنسي	1	3	الحبس لمدة خمس سنوات ومصادرة المضبوطات والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
		الثانية	بيع الضحية واستغلال جنسي	2	4	الحبس لمدة خمس سنوات ومصادرة المضبوطات والابعاد عن الدولة بعد انقضاء فترة الحكم
الفجيرة						
المجموع		19 قضية		23 ضحية	51 متهم	

المصدر: النيابات العامة الاتحادية والمحلية.

ملاحظة: يتضمن الجدول أعلاه القضايا التي تم تكييفها من قبل النيابات العامة الاتحادية والمحلية واحالتها الى المحاكم المختصة في الدولة على انها قضايا اتجار بالبشر.

ويشير الرسم البياني التالي إلى الإحصائيات الرسمية لقضايا الاتجار بالبشر في دولة الامارات العربية المتحدة منذ اصدار القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006م في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر المعدل بالقانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015م .

قضايا الاتجار بالبشر عن عام 2010 - 2020

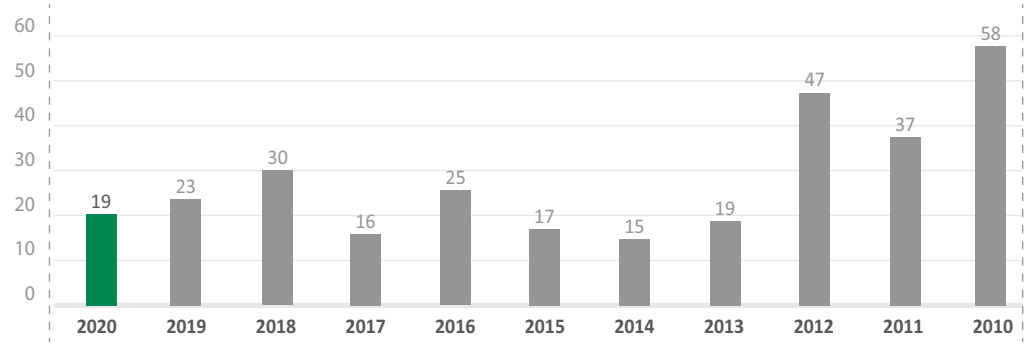

المصدر: النيابات العامة الاتحادية والمحلية.

> أن العدالة حق للجميع وأن سيادة القانون فوق كل اعتبار يحتمي الجميع في ظله وينعمون بعدله وسيادته
>
> صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

الركيزة الرابعة:

حماية الضحايا

- مراكز ومؤسسات رعاية وإيواء ضحايا الإتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة
- الخدمات المقدمة من مراكز ومؤسسات رعاية وإيواء ضحايا الاتجار بالبشر
- مبادرات الدعم والمساهمات الإنسانية خلال جائحة كوفيد-19
- قرارات ومبادرات اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لحماية الضحايا

تعد حماية الضحايا أحد أهم الركائز الاستراتيجية والأساسية خلال التعامل مع قضايا الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة، عليه فقد أنشأت الدولة عددا من مراكز ومؤسسات رعايا وايواء الضحايا للتعامل معهم بكل حرفية، حيث تم إنشاء ثلاثة مراكز أو مؤسسات من المجتمع المدني معنية بهذا الملف وهي مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية، ومؤسسة دبي لرعايا النساء والأطفال ومركز امان لإيواء النساء والأطفال.

وتستقبل مراكز ومؤسسات رعاية وايواء الضحايا المذكورة أعلاه جميع ضحايا الاتجار بالبشر على مستوى الدولة، وتقوم في هذا الصدد بتنفيذ عدد من البرامج التي صممت لتوفير جميع متطلبات الدعم اللازمة للضحايا بشكل عاجل وعادل دون تمييز لعرق أو جنس. وهناك حزمة من الخدمات يتم توفيرها لضحايا الاتجار بالبشر بدء من استلام الضحايا عن طريق سفارات دولهم، دور العبادة، الاتصال المباشر، أو عن طريق جهات انفاذ القانون حتى مغادرتهم وسيتم ذكر تلك الخدمات بعد التعريف بمراكز ومؤسسات رعاية وإيواء ضحايا الاتجار بالبشر ادناه.

ويتم إعطاء ضحايا الاتجار بالبشر ثلاثة خيارات أساسية حسب رغبتهم تتمثل في تأمين إعادتهم إلى أوطانهم أو في تعديل أوضاع إقامتهم للعمل في الدولة أو في التنسيق مع المنظمات الدولية للحصول على وطن بديل.

حيث تلعب مراكز ومؤسسات رعاية وايواء ضحايا الاتجار بالبشر دوراً مهماً وأساسياً في عودة الضحية بشكل طوعي وتأمين إعادة دمجهم في المجتمع، سواءً في الدولة من خلال مساعدتهم في الحصول على عمل مناسب وبالتالي تعديل وضعهم القانوني للبقاء في الدولة، أو من خلال التعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والجهات الأخرى مثل السفارات الأجنبية والمنظمات الدولية المعنية، ذلك لتتمكن الضحية من العودة بشكل آمن إلى وطنها أو إلى الوطن البديل، وفي هذا الصدد تقوم مراكز ومؤسسات رعاية وايواء الضحايا في الدولة بالتواصل مع الضحية لمدة ستة أشهر وتصل الى عام كامل للتأكد من سلامة الضحية في وطنها.

مراكـز ومؤسسـات رعايـة وإيـواء ضحايـا الاتجار بالبشـر فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية

تم إنشـاء مركـز أبوظبـي للإيـواء والرعايـة الإنسـانية (إيـواء) في عـام 2008م، وعمل في ذلك الوقت تحت مظلة هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، إلا أنه بموجب مستند توثيق توجيهات رقم (164) لسنة 2015م الصادر عن المجلس التنفيذي الموقر نهاية عام 2015م، فإن المركز يخضع حالياً للإشراف المباشر لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العـام، الرئيـس الأعلـى لمؤسسـة التنميـة الاسـرية، رئيسـة المجلـس الأعلـى للأمومة والطفولة (حفظها الله). وتم مؤخراً إضافة شريحة العنف والايذاء بما يشمله من عنف أسري، وكافة اشكال العنف الأخرى، ضمن اختصاصات المركـز وذلـك بموجـب قـرار المجلـس التنفيـذي بأبوظبـي رقـم 118 لسـنة 2020م. مـع العلـم ان المركـز افتتـح أول فـرع لـه في أبوظبـي في شـهر ينايـر 2014م لاستقبال ضحايا الاتجار بالبشر من الذكور على مستوى الدولة.

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

تأسسـت مؤسسـة دبـي لرعايـا النسـاء والأطفـال في عـام 2007م بقـرار مـن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلـس الـوزراء، حاكـم دبـي (رعـاه الله). وتعتـبر المؤسسـة أول دار رعايـا إنسانية غير ربحية مصرح بها في الدولة لرعايا النساء والأطفال من ضحايا العنـف الاسـري وضحايـا الاتجار بالبشـر.

مركز أمان لرعاية النساء والأطفال

تم افتتـاح مركـز أمـان لإيـواء النسـاء والأطفـال بمرسـوم أميـري صـادر مـن صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى، حاكم رأس الخيمـة (حفظـه الله)، بتاريـخ 15 فبرايـر 2017م بهـدف إيـواء المتضررين من قضايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وكافة ضحايا العنـف الأسـري أو المجتمعي وفقاً للأنظمـة والتعليمات المتبعة في الدولة. هذا كمـا تم مؤخراً إضافـة إختصـاص احتضـان الأطفـال ضمـن الخدمـات التـي يقدمهـا المركـز وذلـك بموجـب مرسـوم اميـري رقـم 1 لسـنة 2021م.

الخدمات المقدمة من مراكز ومؤسسات رعاية وإيواء ضحايا الاتجار بالبشر

خدمات الإيواء الآمن

تقدم مراكز ومؤسسات رعاية وإيواء ضحايا الاتجار بالبشر خدمات الإيواء لجميع الضحايا لحمايتهم من أي تهديد قد يشكل خطورة على سلامتهم وذلك بالتعاون مع الجهات الأمنية في الدولة. ويشمل المسكن المؤقت الذي يشرف عليه، على مدار الساعة، فريق عمل متخصص ومتكامل، توفير جميع احتياجات المقيمات من مأكل، ومشرب، وملبس، ومواصلات، وغيرها.

الخدمات الصحية

تقدم مراكز ومؤسسات الإيواء الخدمات الصحية للضحايا بصورة مجانية بالتعاون مع الهيئات الصحية من خلال توفير ممرضات أو مشرفات لتنظيم مواعيد الحالات مع العيادات والمستشفيات الطبية، إضافةً إلى الإشراف على آلية صرف الدواء، ومرافقة الحالات في مواعيدهم الطبية إلى العيادات، والمبيت مع الحالات في المستشفى إذا تطلب الأمر، وكذلك القيام بتنظيم ورش توعوية تتعلق بالصحة العامة.

الخدمات الاجتماعية

توفر مراكز ومؤسسات رعاية وايواء ضحايا الاتجار بالبشر الخدمات الاجتماعية التي يتم تقديمها من قبل اخصائيات اجتماعات متخصصات وتقع على مسؤوليتهن إجراء دراسة الحالات الاجتماعية للضحية والتعرف على تاريخ الإساءة بكل أشكالها الجسدية والنفسية واللفظية والجنسية وغيرها، هذا بالإضافة إلى التعرف على التاريخ الطفولي والأسري لمساعدة الحالة على أخذ القرارات الصحيحة مستقبلاً.

كما تقوم الأخصائية الاجتماعية بوضع خطط دعم فردية لكل حالة على حدة وفقاً لاحتياجات كل منهما، وبناءً لتلك الخطط يتم توفير الدعم الشامل للضحايا بالتعاون والتنسيق مع الجهات الداعمة والسفارات المعنية للتأكد من سلامة الضحايا بعد مغادرتهم للدولة. وتجدر الإشارة بأن المختصين في دور الرعاية في دولة الامارات يقومون بالتواصل مع الضحايا بعد مغادرتهم للدولة لمدة تتراوح بين 6 أشهر إلى سنة وذلك للاطمئنان على أحوالها والتأكد من عدم وقوعها في قضايا اتجار بالبشر مجدداً.

الخدمات النفسية

يتم توفير المساعدة النفسية للضحايا الذين يعانون من آثار ما بعد الصدمة وذلك من خلال جلسات العلاج النفسي الفردي، وجلسات العلاج النفسي الجماعي، وجلسات العلاج باللعب للأطفال ومجموعات الدعم، وتقدم هذه الحزمة من الخدمات من قبل الأخصائيات المؤهلات والمدربات والمرخصات لتقديم الخدمات.

الخدمات القانونية

تشمل الاستشارات القانونية أو التمثيل القانوني للضحايا وتوضيح حقوقهم القانونية والشرعية وحقهم في التعويض المدني للمعاناة المادية والنفسية التي تعرضوا لها ويتم توفير خدمة الترافع عن الحالات دون مقابل مالي، إضافةً إلى متابعة إلغاء غرامات الإقامة المترتبة عليهم مع الجهات المعنية وكذلك إصدار المستندات الثبوتية مع السفارات المعنية. هذا وتسعى مراكز ومؤسسات رعاية وايواء ضحايا الاتجار بالبشر في خلق شراكات مع مكاتب المحاماة للمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الواقع على الضحية من جراء الجريمة للمطالبة بالتعويض عن الضرر بعد إنتهاء الدعوى الجزائية.

البرامج الترفيهية

تحرص مراكز ومؤسسات رعاية وإيواء ضحايا الاتجار بالبشر على تقديم برامج ترفيهية داخلية وخارجية، وتساهم هذه البرامج في كسر حاجز الخوف لدى الضحايا في التعامل مع فئات المجتمع بشكل طبيعي بسبب ما مروا به من ظروف قاسية بسبب جريمة الاتجار بالبشر. وتقوم دور الرعاية في دولة الإمارات بتنظيم رحلات ترفيهيه للضحايا إلى الحدائق والمتنزهات ودور السينما وغيرها من الأماكن العامة. كما يتم تخصيص حصص رياضة مختلفة وكذلك الاحتفال بالمناسبات والعطل الرسمية كاليوم الوطني والاعياد الدينية التي تهدف الى إدخال السعادة والبهجة على نفوس الضحايا من خلال تقديم هدايا أو مبالغ نقدية لهم.

إيواء يعتني بطفلتي ممرضة أصيبت وزوجها ب كوفيد 19

مبادرات الدعم والمساهمات الإنسانية خلال جائحة كوفيد - 19

شكلت جائحة كوفيد – 19 التي اجتاحت العالم ككل، ضغوطات إضافية لضحايا الاتجار بالبشر بسبب القلق التي يناتبهم على افراد اسرهم في أوطانهم، عليه فقد قامت مراكز ومؤسسات رعاية وإيواء ضحايا الاتجار بالبشر بتنفيذ عدد من المبادرات التي تهدف إلى التقليل من تأثير هذه الضغوطات على الضحايا، من ضمن تلك المبادرات ما يلي:

– تقديم مساعدات مالية شهرية لضحايا الاتجار بالبشر في هذه المراكز لتحويلها الى أفراد أسرهم في موطنهم وذلك بسبب فقدان بعض افراد اسرهم لوظائفهم، وبالتالي عدم قدرتهم على توفير تكاليف المسكن والطعام والمستلزمات الأساسية لأطفالهم وذويهم، وتساهم هذه المساعدات لحماية أفراد أسر الضحايا من استغلال المنظمات الاجرامية لهم في قضايا إتجار بالبشر.

– إطلاق مبادرات للتواصل المرئي لضحايا الاتجار بالبشر مع افراد اسرهم، ومنها المبادرة التي اطلقها مركز ابوظبي لإيواء والرعاية الإنسانية بعنوان (بتواصلنا إلتم شملنا)، وهي المبادرة التي ينفذها المركز منذ بداية إغلاق المطارات وحضر السفر التي فرضتها دول العالم للتقليل من تأثير

انتشار جائحة كوفيد – 19، وهي عبارة عن توفير اتصالات مرئية لضحايا الاتجار بالبشر مع ذويهن وذلك ضمن خطة الدعم النفسي التي يحتاجونها، حيث أن اطمئنان الضحايا على أسرهم يلعب دوراً أساسياً لتجاوز الوضع الذي مروا به والمخاوف التي سيطرت عليهم كضحايا اتجار بالبشر.

وبهدف الاطمئنان والحفاظ على صحة ضحايا الاتجار بالبشر، قامت مراكز ومؤسسات رعاية وإيواء ضحايا الاتجار بالبشر بإتباع كافة الإجراءات الاحترازية الخاصة بفيروس كوفيد- 19، هذا بالإضافة إلى عمل فحوصات دورية وبصفة مستمرة في أماكن تواجدهم في هذه المراكز ومن قبل فرق طبية متخصصه.

قرارات ومبادرات اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ولحماية الضحايا

لتعزيز حماية الضحايا، أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر قرارها رقم (7) لعام 2010 بشأن " الإجراءات التنظيمية للتعامل مع ضحايا الإتجار بالبشر بين الجهات المختصة في الدولة"، وتهدف هذه الإجراءات لضمان تأمين الدعم والحماية لضحايا الإتجار بالبشر في جميع المراحل، لاسيما بين أقسام الشرطة والنيابات العامة خلال مراحل التحري والتحقيق حتى وصول الضحايا إلى أحد مراكز الإيواء المنتشرة في الدولة.

كما أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر قرارها رقم (21/8) لعام 2010م بشأن "المعايير الأخلاقية للجهات الاعلامية عند إجراء المقابلات مع ضحايا الإتجار بالبشر"، إذ يتضمن معايير أخلاقية موحدة ينبغي احترامها والإلتزام بها من قبل مختلف وسائل الإعلام كالتلفزيون والإذاعة ومواقع الإنترنت والصحف والمطبوعات الأخرى، لاسيما فيما يتعلق بحماية الضحايا وضمان خصوصيتهم حيث لا يحق الإعلاميين مقابلة الضحايا إلا بعد إحالتهم للمحكمة المختصة، كما يتوجب للإعلاميين ضمان السرية و الحصول على موافقة خطية من قبل الضحية، بالإضافة إلى أن هناك العديد من الضوابط كمراعاة حالة الضحية نفسياً، ووجوب حضور الأخصائي الاجتماعي المعني، ومراعاة رغبتها في عدم الإفصاح عن

أي معلومات، وضرورة تحضير أسئلة المقابلة وإطلاع الضحية عليها مسبقاً، علماً انه لا يسمح لوسائل الإعلام بمقابلة الضحايا من الأطفال.

صندوق دعم ضحايا الاتجار بالبشر

يعتبر صندوق دعم ضحايا الاتجار بالبشر أحد أهم مبادرات اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر الذي أنشأ بقرار اللجنة الوطنية رقم (32/7) لسنة 2014م، وتمكنت اللجنة الوطنية خلال العام 2020 من صرف مبلغ وقدره (143,500) درهم إماراتي لضحايا الاتجار بالبشر الذين كانوا متواجدين في مراكز ومؤسسات رعاية وايواء ضحايا الاتجار بالبشر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبذلك يكون إجمالي قيمة المساعدات التي قدمت من هذا الصندوق منذ إنشائه قد وصل الى (1,113,700) درهم إماراتي (أكثر من 300 ألف دولار أمريكي).

ويساهم رجال الأعمال والجمعيات الخيرية والإنسانية في تقديم المساعدات المالية لهذا الصندوق الذي يهدف لإعانة ضحايا الاتجار بالبشر قبل مغادرتهم للدولة لضمان تزويدهم بمساعدة مالية لتمكينهم بفتح مشروع استثماري صغير خاص فيهم، أو استكمال تعليمهم، أو الالتحاق بدورات لغات أجنبية، أو التخلص من الديون المثقلة عليهم في أوطانهم وغيرها من الأمور التي تساهم في ضمان استقلالهم ماديا مستقبلا بالتالي عدم إعادة الاتجار بهم مجدداً، حيث أن الحاجة المالية والعوز والفقر هما أحد الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى استغلال الضحايا في هذه القضايا، وقد كان للصندوق إسهامات كبيرة في دعم العديد من الضحايا الذين تمت إعادتهم إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم في دول أخرى.

الركيزة الخامسة:

تعزيز التعاون الدولي

- التعاون الثنائي
- التعاون متعدد الأطراف

مما لا شك فيه فإن جريمة الاتجار بالبشر تعد واحدة من أبشع الجرائم انتهاكاً للكرامة الإنسانية وأحد أهم التحديات التي تواجهها دول العالم، سواءً في دول المنشأ أو العبور أو المقصد، وذلك لطبيعتها المعقدة باعتبارها جريمة منظمة عابرة للحدود، وعليه فإن الجهود الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف على المستوى الإقليمي أو الدولي أساسية لمواجهة هذه الآفة.

وإيماناً من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بضرورة التزام دول العالم للعمل معاً لتحقيق التزاماتها الدولية لمحاربة هذه الجريمة، فقد انضمت الدولة في عام 2007م لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 (اتفاقية باليرمو) التي تتضمن أحكاماً تتعلق بضرورة تعزيز التعاون الدولي في إطار جهود مكافحة الاتجار بالبشر، كما قامت الدولة في عام ٢٠٠٩م بالانضمام إلى البروتوكول الملحق لهذه الاتفاقية والخاص بحظر وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال

التعاون الثنائي

في إطار سعي اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر لتنفيذ استراتيجيتها الوطنية لتعزيز التعاون الدولي، فقد وقعت دولة الامارات العربية المتحدة عدد من مذكرات التفاهم مع الدولة الصديقة في مجال التعاون في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه، وتحدد مذكرات التفاهم هذه أطر ومجالات التعاون بين الطرفين والتي تركز على تبادل المعلومات والخبرات بين الجانبين، حيث قامت دولة الامارات العربية المتحدة بإبرام 8 مذكرات تفاهم مع الدول الموضحة في الجدول أدناه:

تفعيل مذكرة التفاهم

سعت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وبالتعاون مع الشركاء في الدول التي وقعت الدولة معها مذكرات تفاهم، في تفعيل هذه المذكرات من خلال تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماعات الثنائية التي عقدت سابقاً. هذا كما عقدت اللجنة الوطنية الاجتماع المشترك الثاني مع الشركاء في جمهورية الهند عبر تقنية الإتصال المرئي في شهر ديسمبر 2020م. واتفق الطرفان على متابعة تنفيذ البرامج التوعوية المشتركة، واعداد آليه لتعزيز التنسيق المشترك لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا.

خلال توقيع مذكرة التفاهم مع بيلاروسيا في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر افتراضياً

تعزيز التعاون مع الدول المصدرة للعمالة

وقعت وزارة الموارد البشرية والتوطين خلال الأعوام الثلاث الماضية أكثر من 15 مذكرة وبروتوكول تعاون مع الدول المصدرة للعمالة، وذلك لتنظيم إستقطاب العمالة إلى الدولة وفق سياسات وإجراءات تهدف إلى حمايتهم من أساليب الخداع والاحتيال والممارسات الأخرى المرتبطة بالاتجار بالبشر والتي قد تمارسها مكاتب التوظيف والاستقدام. وتتضمن المذكرات او البروتكولات المشار اليها مجموعة من الإلتزامات ومن أهمها ضمان إشراف السلطات المعنية على تطبيق القوانين المتعلقة بعدم تحميل العامل أي رسوم مقابل خدمات التوظيف للقضاء على عبودية الدين، وضمان أن يقتصر التعاون فقط مع مكاتب الاستقدام المرخصة والمعتمدة في كلا الدولتين، وأن

يتم التعاون بين البلدين في تطبيق أفضل الممارسات المعنية بتطوير وتنفيذ برامج توعية وتأهيل العمالة خلال مرحلتي ما قبل الاستقدام وعند الوصول. إضافة إلى ذلك، صادقت الدولة على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة لتعزيز الإطار القانوني لمكافحة العمل الجبري كشكل من اشكال الاتجار بالبشر، وتتضمن اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات العلاقة منها الاتفاقية رقم (29) لسنة 1930 المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي، والاتفاقية رقم (105) لسنة 1957 الخاصة بإلغاء العمل الجبري.

تعزيز التعاون مع جهات انفاذ القانون

دأبت وزارة الداخلية خلال عملها لتعزيز حماية حقوق الانسان، حيث تضمنت واحدة من أهم بنود استراتيجتها تعزيز التعاون الدولي لتوفير هذه الحماية، وعليه فقد وقعت وزارة الداخلية عدداً من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية مع نظيراتها على المستوى الدولي، والتي تتضمن في بنودها العديد من آليات تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، ومن ضمنها مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. حيث وصل عدد تلك الاتفاقيات ومذكرات التفاهم إلى 37، ويعتبر تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة أحد اهم بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) والبرتكولات المكملة.

التعاون متعدد الأطراف

في إطار تعاونها مع آليات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، استقبلت دولة الامارات العربية المتحدة المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية في عام 2009م، كما رحبت بزيارة المقررة الخاص للأمم المتحدة بشأن الاتجار بالأشخاص ولاسيما النساء والأطفال في عام 2012م. كما شاركت دولة الامارات العربية المتحدة مع عدد من الدولة في تأسيس مجموعة "أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر" في عام 2010م والتي عقدت أول اجتماعاتها على هامش الدورة ال 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تهدف إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وتنسيق وتوحيد الجهود المبذولة عالمياً للمساعدة في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

حوار أبوظبي

بمبادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2008م، تم إطلاق "حوار أبوظبي" وهي آلية تشاورية طوعية لتنظيم الحوار بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للعمالة في قارة آسيا وتهدف إلى دعم سبل حماية العمالة وتعزيز مشاركتهم في جهود تنمية جميع الدول المعنية في الحوار.

ومن خلال استضافتها للسكرتارية الدائمة لحوار أبوظبي، تسعى دولة الامارات بشكل مستمر بأن يتضمن جدول أعمال الحوار أبحاث وانشطة تساهم في تعزيز جهود الدول الاعضاء في مكافحة العمل الجبري، حيث تضمنت الدورات السابقة أنشطة تعني بدراسة الفرص في تحقيق شفافية التعاقد من خلال استثمار التكنولوجيا المتقدمة في تطوير نظام الكتروني للاستقدام بما يضمن تمكين دول الارسال والاستقبال.

المشاركات الخارجية

وبالرغم من الظروف الاستثنائية خلال عام 2020م خلال جائحة فيروس كورونا، إلا أن دولة الإمارات سعت جاهدة في تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات من خلال تكثيف مشاركاتها الخارجية في الفعاليات والمؤتمرات والورش الخاصة بمكافحة هذه الجريمة.

- استضافت الدولة عبر تقنية الاتصال المرئي، أعمال الدورة الثانية للمنتدى الحكومي لمناقشة تحديات مكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من 19-20 أكتوبر 2020م. وشارك في المنتدى عدد من الوزراء وكبار المسؤولين من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، وعدد من ممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الهجرة الدولية.

ويعد المنتدى منبر مهم لمناقشة جهود دول المنطقة في التصدي لجرائم الاتجار بالبشر، وخلال المنتدى تم مناقشة التحديات الفريدة من نوعها التي تواجهها دول المنطقة في إطار مكافحة هذه الجريمة، وفي ظل الظروف الحالية المتعلقة بإنتشار جائحة كوفيد – 19 وتأثيراتها في مكافحة هذه الجريمة وحماية ضحاياها.

• و نظمت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ورشة عمل إقليمية حول "أفضل الممارسات في حماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر في ظل جائحة كوفيد – 19" بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، وشارك فيها أكثر من 70 مختص من دول مجلس التعاون الخليجي، الجدير بالذكر أن انعقاد هذا الإجتماع جاء تنفيذاً للتوصية الصادرة عن الدورة الأولى للمنتدى المذكور أعلاه والذي عقد في أكتوبر 2019 في مملكة البحرين، والتي أوصت بتنفيذ ورش عمل مشتركة للعاملين على مكافحة الاتجار بالأشخاص في المنطقة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

: الدورة الثانية للمنتدى الحكومي لمناقشة تحديات مكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة الشرق الأوسط

- كما شاركت الدولة في اجتماع الفريق العامل المعني بجرائم الاتجار بالبشر التابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا خلال الفترة 10-11 سبتمبر 2020م، والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي انعقدت عن بعد في فيينا 12-16 أكتوبر 2020م، حيث ناقشت الدورة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها من خلال استحداث مشروع استعراض الدول لتقاريرها في الاتجار بالبشر، وشددت الدورة على أهمية التعاون الدولي مع التركيز خصوصا على تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي لأغراض المصادرة وإنشاء السلطات المركزية وتعزيزها.

- وشاركت الدولة في الاجتماع الـ 15 لكبار المسؤولين الخاص بعملية بالي للاتجار بالبشر الذي انعقد بتاريخ 20-21 أكتوبر 2020م وتعتبر الإمارات عضو في مجموعة كبار المسؤولين، حيث سلط العديد من الأعضاء خلال الإجتماع الضوء على أن جائحة كوفيد - 19 زادت من صعوبة هجرة اليد العاملة وخطر الاستغلال من قبل مهربي البشر والمتاجرين بهم. وأكد الاجتماع أنه ينبغي أن تستمر الدول الأعضاء في بناء القدرات وعقد مناقشات مهمة لدعم الأعضاء خلال هذه الفترة الصعبة والاستجابة لقضية الهجرة غير النظامية والتشرد في المنطقة ، بما في ذلك الجوانب ذات الصلة بتهريب الأشخاص والاتجار بهم.

> الأمم العاقلة هي التي تؤمن بالإنسان وبقيمته وأفكاره وإبداعاته
>
> صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
> نائب رئيس دولة، رئيس الوزراء، حاكم دبي رعاه الله

الختام

تتعامل دولة الإمارات العربية المتحدة مع ملف مكافحة جريمة الاتجار بالبشر بكل حزم وجدية، ليس فقط بوصفها تحدياً على المستوى الوطني لمخالفتها للتعاليم الدينية والثقافية والمجتمعية والإنسانية فحسب بل باعتبارها كذلك تحدياً دولياً تتأثر به العديد من دول العالم سواءً كانت دولة مصدر أو عبور أو مقصد ومن الصعب مواجهة مثل هذه الجرائم دون العمل الدؤوب والمستمر بالتنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة هذه الجريمة بكافة اشكالها وصورها البشعة.

وفي هذا الصدد، فإن دولة الامارات العربية المتحدة تجدد التزامها على المستوى الوطني والدولي لمحاربة جرائم الاتجار بالبشر بكافة أشكاله من خلال العمل مع الشركاء لتحرير ضحايا الاتجار بالبشر من قيود الاستغلال والممارسات التي تحول دون العيش بكرامة وإنسانية.

اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر

NATIONAL COMMITTEE TO COMPAT HUMAN TRAFFICKING CRIMES

United Arab Emirates

The Annual Report of The National Committee To Combat Human Trafficking Crimes

2020

United Arab Emirates

Combatting Human Trafficking Crimes In The United Arab Emirates

Annual Report 2020

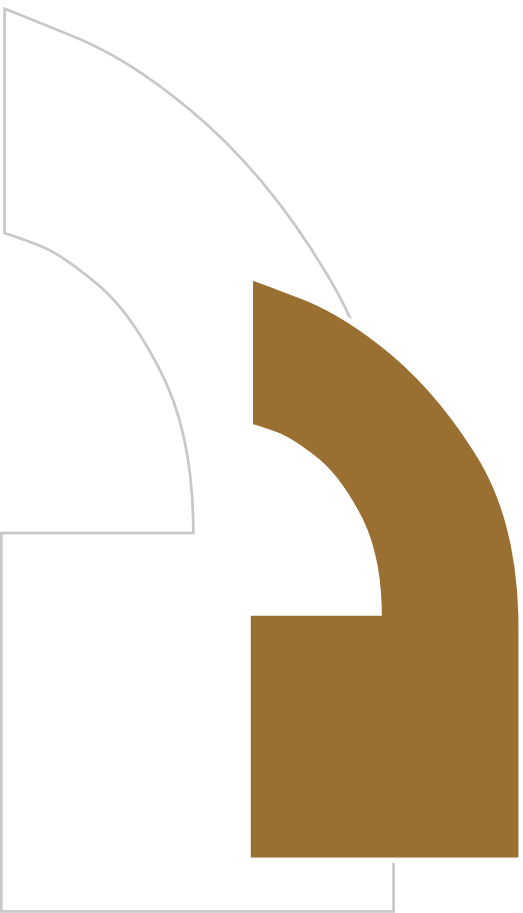

www.nccht.gov.ae

Contents

Introduction

- Chairman's Statement 5
- The National Committee to Combat Human Trafficking Overview. 6
- The Strategy of The National Committee to Combat Human Trafficking. 9

First Pillar: Prevention

- Committees and structural units to Combat Human Trafficking. 11
- Awareness Programs. 12
- Training and Qualification Programs. 14
- Protection and Promotion of Labours and Domestic Workers Rights 17
- Border Control Security Measures. 21
- Complaints and Suggestions Mechanisms. 23

Second Pillar: Prosecution

- Federal Law No. (51) of 2006 and its Amendments. 25
- Other Relevant Legislations. 27

Third Pillar: Punishment

- Cases of Human Trafficking. 32

Fourth Pillar: Protection

- Shelters and Care Centers for Human Trafficking Victims. 35
- Services Provided by Shelters for Victims of Human Trafficking. 36
- Humanitarian support and initiatives during Covid-19 pandemic. 38
- NCCHT Initiatives to protect victims. 39

Fifth Pillar: Promotion of International Cooperation

- Bilateral Cooperation. 42
- Multilateral Cooperation. 44

Conclusion 49

Chairman's Statement

The United Arab Emirates believes in the importance of merging national and international efforts to combat human trafficking, which is considered one of the most widespread transnational organized crimes. Since the UAE formally launched its campaign against this crime in 2006, the National Committee to Combat Human Trafficking (NCCHT) has implemented several initiatives and programs that have effectively contributed to achieving the NCCHT's national strategy. The strategy is based on five pillars: prevention, prosecution, punishment, protection, and promotion of international cooperation.

The UAE was one of the first countries in the region to enact legislation to criminalize human trafficking through Federal Law No. 51 of 2006 on Combating Human Trafficking Crime and its amendments. This legislation aligns with the UAE's commitment to implementing the UN Convention against Transnational Organized Crime (2000) (Palermo Convention) and its supplementary Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children.

The NCCHT has made significant efforts to raise public awareness of the perils of this crime while cooperating with law enforcement agencies to eliminate trafficking in persons. Considering the country's cultural and national diversity, the UAE has provided awareness programs in cooperation with the private sector and diplomatic missions to facilitate outreach to different communities.

The competent UAE authorities have also launched training and rehabilitation programs to enhance officials' abilities to identify human trafficking cases and better protect victims. As a transnational crime, human trafficking poses notable challenges to law enforcement agencies around the world. Therefore, international cooperation and the exchange of expertise is essential in this field.

The NCCHT has intensified efforts to provide health and legal care to victims and support their psychological well-being during the COVID-19 pandemic. The UAE is committed to strengthening protections for victims of this crime through flexible polices it has adopted and is constantly updating. Reflecting the principle of transparency and highlighting the UAE's efforts in this area, the NCCHT has taken the initiative to prepare this report annually since 2007.

Dr. Anwar Mohammed Gargash
Chairman of the National Committee to Combat Human Trafficking

The National Committee to Combat Human Trafficking Overview

The National Committee to Combat Human Trafficking (NCCHT) was established under Cabinet Resolution No. (15) of 2007. The NCCHT aims to consolidate national efforts and facilitate coordination between relevant stakeholders and overcome obstacles to help combat this crime. The NCCHT's mandate under Federal Law No. (51) of 2006 on combating Human Trafficking Crimes, as amended, includes:

1. Draw up a comprehensive strategy to combat human trafficking, and develop the plans and mechanisms implementing the same, in coordination with the competent entities of the State.
2. Examine and update legislations and regulations concerning human trafficking, in a manner that achieves the required protections for victims. And witnesses, in accordance with international requirements.
3. Develop a database including international legislations of relevance to human trafficking crimes, mean of human trafficking and studies of relevance to the subject matter.
4. Prepare reports regarding the measures adopted by the State to combat human trafficking, in coordination with the competent entities of the state.
5. Study international, regional and local reports of relevance to combating human trafficking and take the necessary measures and procedures in their regard.
6. Coordinate with the competent authorities and the competent entities to secure protection and support to victims of human trafficking; including the care and Rehabilitation Program for Victim's Social Integration.
7. Raise awareness concerning human trafficking issue.
8. Hold conferences, symposiums, and trainings and issue publications in a manner that meets the Committee's objectives.
9. Participate with the competent entities of the State, in international conferences and forums of relevance to combating human trafficking and convey the State's message in this regard during international ceremonies.

10. Develop adequate mechanisms to identify victims in human trafficking cases.

11. Assume any works assigned by the Committee in the field of combating human-trafficking crimes.

The National Committee to Combat Human Trafficking includes 17 government entities, public prosecution offices and civil society Institutions.

The National Committee to Combat Human Trafficking

- Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation
- Ministry of Interior
- Ministry of Justice
- Ministry of Human Resources and Emiratization
- Ministry of State for Federal National Council Affairs
- Ministry of Health and Prevention
- Ministry of Community Development
- Federal Authority for Identity and Citizenship
- Federal Public Prosecution
- Public Prosecution (Abu Dhabi)
- Public Prosecution (Dubai)
- Public Prosecution (Ras Al Khaimah)
- Abu Dhabi Shelter and Humanitarian Care Center
- Dubai Foundation for Women and Children
- Aman Center for Women and Children
- Emirates Human Rights Association
- Emirates Red Crescent

The NCCHT Strategy "5Ps"

The NCCHT implements its mandate under the National Strategy to Combat Human Trafficking, which was adopted in 2012, in line with the national legislations and international conventions on combating such crime. The Five pillars of the Strategy, as follows:

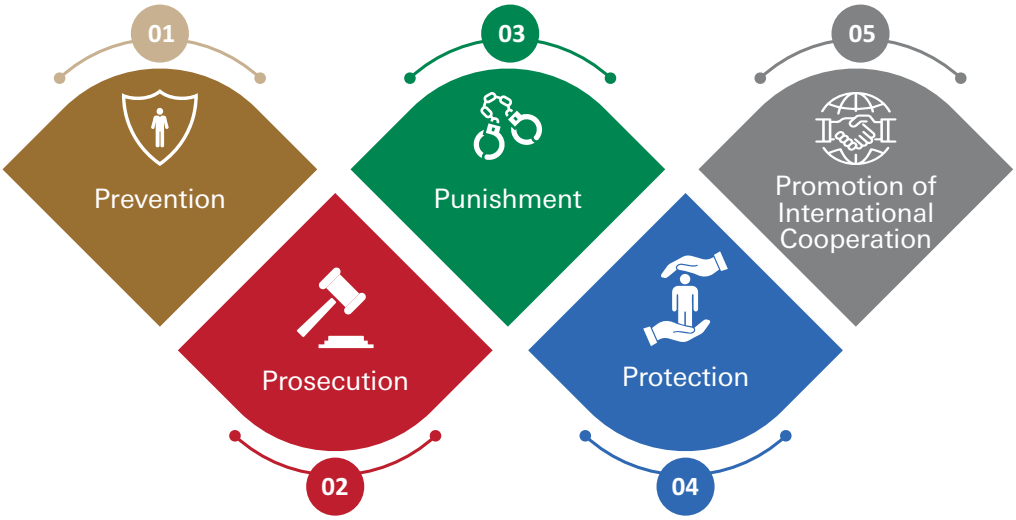

The UAE's efforts included in this report are divided according to the following five pillars.

First Pillar:
Prevention

- Committees and structural units to Combat Human Trafficking.
- Awareness Programs.
- Training and Qualification Programs.
- Protection and Promotion of Labours and Domestic Workers Rights
- Border Control Security Measures.
- Complaints and Suggestions Mechanisms.

Committees and Structural Units to Combat Human Trafficking

In addition to the NCCHT's key role, the UAE is keen on establishing committees and structural units at relevant government entities. The structural units coordinate with law enforcement agencies and Public Prosecutions to recognize human traffickers and monitor investigations on human trafficking crimes. Such Committees and structural units include the following:

Federal and Local Public Prosecutions

Based on NCCHT's recommendations, the Federal and Local Public Prosecution Offices have established taskforces to build and improve the skills of their specialists, and their abilities to deal with all kinds of human trafficking cases. The taskforces investigate, act, and follow up on human trafficking cases, and prepare statistics and studies. They coordinate with authorities, and study or present legal assistance requests received from national or international judicial authorities. They review and analyze judgments and judicial orders issued in such cases. The taskforces also contribute to raising community awareness of this crime, highlighting its dangers for individuals and society.

Ministry of Interior and Police Headquarters

The structure of the Ministry of Interior (MOI) includes several departments that significantly contribute to supervising, coordinating, and following up human trafficking cases. The Federal Investigation Department supervises and coordinates with organizational units formed in all Police General Headquarters across the UAE. The Department follows up on cases, organize training courses and awareness programs, and build employees capacity to enable them to tackle this crime. The department also develops plans and policies to combat this crime according to internal studies. In addition, the Federal Security Information Department collects data and information on all crimes in the UAE, including human trafficking crimes. The best technologies, programs and systems are used to record and document such crimes. The systems help follow up cases from gathering evidence to issuing judicial verdicts.

To enhance cooperation between MOI, Local Police General Directorates, and other security agencies and border control institutions and authorities, the MOI has established a Coordinating Committee to Combat Human Trafficking Crimes. The committee seeks, through its members, to overcome the challenges facing such entities in combating this crime, as well as to build the capacity of personnel in such institutions and develop their skills.

In 2009, the General Directorate of Dubai Police established the Human Trafficking Crime Control Center, which provides strategic solutions and recommendations to foster preventive efforts to curb the crime. The center also builds the capacity of employees of the General Directorate and other concerned bodies, through training programs held every year. Furthermore, the center promotes the rights of workers to ensure that they are not exploited, and their rights are respected. It also aims to raise societal awareness of the various forms of human trafficking, by developing and preparing awareness programs targeting various segments of the society.

Awareness Programs

Awareness programmes and campaigns are amongst the most important efforts undertaken by the UAE to protect society from human trafficking. Society protection is stipulated in the United Nations Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime. Despite the spread of the Covid-19 pandemic worldwide, and the challenges it posed in combating this crime. However, the UAE has worked to overcome these challenges and reduce its impact.

In 2020, the concerned entities in UAE have implemented several campaigns and awareness programs targeting the society in general, and potential victims in particular. Below are some programs implemented in this regard:

Awareness Programs Statistics (2020)

Entity	Program Content	Number and Type of Program	Targeted Audience	Total number of Beneficiaries
Federal Public Prosecution	Explanation On the Federal law No. (51) of 2006 and its Provisions.	Awareness material on social media	Public Audience	**5630**
Abu Dhabi Judicial Department	Labour duties and their rights to remedy	4 Lectures	Labors	**443**
Ministry of Interior	Analysis of criminal techniques used in human trafficking	SMS and internal bulletins	Ministry Employees	--
	Briefs on labours rights under national legislations and international conventions	20 lectures and leaflets	Labor	**6420**
Dubai Police	Provide brochures titled in: 1- The best Police Measures to Combat Human Trafficking 2- Covid-19 and future of Human Trafficking Crime	Leaflets	Employees	--
	"Don't Worry" Campaign To raise labours awareness of Covid-19	Protective Materials	Labor	--
Ministry of Human Resources and Emiratization	Instructions on complain mechanisms through Tawjeeh Centers	Lectures	Labor	**1,281,031**
	Labours Rights and duties	Distribution of SIM Cards	Labor	**300 thousand**

Entity	Program Content	Number and Type of Program	Targeted Audience	Total number of Beneficiaries
Dubai Foundation for Women and Children	Brief on human trafficking, in 5 different languages	4 Lectures	Retail centers staff	310
		Leaflets	Public Audience	2000
		Digital publications and podcasts	Zayed University Students and Staff	700
	"Embassies Meeting" to brief foreign embassies on human trafficking crime, and services provided to victims by Shelters	Lectures	Foreign Embassies Members	6
	Awareness session coinciding the World Day Against Trafficking in Persons	Social Media	Public Audience	1000
Aman Center for Women and Children	Brief churches on human trafficking crime, and services provided to victims by Shelters	meetings and Leaflets	Church Officers	9
	"We Care for You" Campaign	Lectures and Leaflets	Public Audience	2960
			Total	**1,600,509**

Training and Qualification Programs

The NCCHT has launched several training programs for specialists in various agencies concerned with combating this crime. These programs are considered top priorities to the NCCHT and aim to prepare qualified elite of employees. Staff are provided with the necessary scientific and practical skills to strengthen UAE's efforts on combating human trafficking and ensuring protection for victims. In 2020, the UAE organized several training courses and workshops, below are the programs implemented.

Training Programs Statistics (2020)

Entity	Program Content	Number and Type of Program	Targeted Audience	Total number of Beneficiaries
The National Committee to Combat Human Trafficking in cooperation with Dubai Police	Specialist Program on Combating Human Trafficking Crimes	Course	Various bodies	99
Abu Dhabi Judicial Department	Protection of Child rights from Human Trafficking Crimes under the Federal Law on human trafficking	2 lectures	Judges and prosecution staff	106
Ministry of Interior	Specialized Course in Human Trafficking	Course	Police	55
	Human rights guarantee at the stage of collecting evidence in Human Trafficking Cases	Course	Police	33
	Human Trafficking during crises and disasters	Course	Police	24
	The role of judicial officers in combating human trafficking	Course	Police	55
Dubai Police	Series of training courses on human trafficking	15 Courses	Police	489
Ministry of Human Resources and Emiratization	Series of specialized training courses on legislations, and decisions related to efforts to combat human trafficking	Courses	Inspectors	337
Federal Authority for Identity and Citizenship	Series of courses that includes combating human trafficking crimes, detecting forgery, security sense and human rights	Courses	UAE Entry Ports Staff	1362
			Total	**2560**

Combating Human Trafficking Specialist Program

The NCCHT launched the 'Specialists in Combating Human Trafficking' program in collaboration with Dubai Police and the Dubai Judicial Institute (DJI) and the United Nations Office against Drugs and Crime (UNODC). This specialized professional program is the first of its kind in the Arab world and the region. The program aims to deal with the scientific and treatment of specific criminal cases.

The program is a good practice that contributes to understanding and strengthening the capacities of attendees from different sectors, to highlight the challenges, they face and share experiences and best practices in dealing with human trafficking cases. Based on the recommendation of the Government Forum to discuss the challenges of combating trafficking in persons in the Middle East region, members from the Gulf Cooperation Council (GCC) and other Arab countries have recently been involved. This in turn will contribute more to the diversity of knowledge and awareness of the experiences of these countries, which encounter somewhat similar challenges in human trafficking cases.

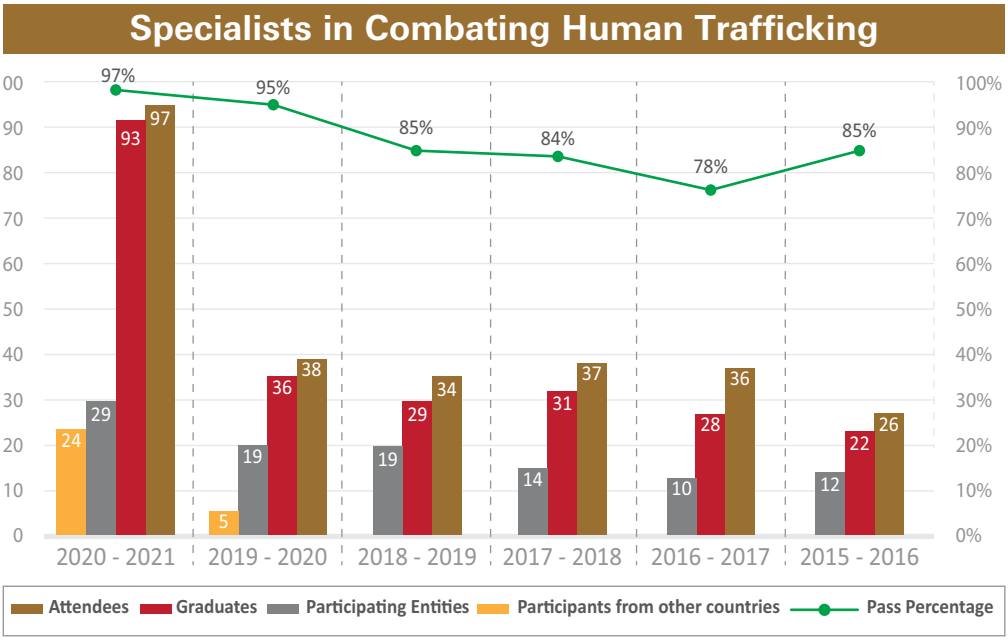

Protection and Promotion of Labors and Domestic Workers' Rights

The UAE is keen to create a balanced labour market, ensuring the rights of both workers and employers. Thus, UAE has issued the Federal Law No. (8) of 1980 concerning the Regulation of Labour Relations in Private Sector Enterprises, and Federal Law No. (10) of 2017 on Domestic Workers, which covers 19 professions, including housemaids of various types.

In the context of implementing such legislations, a series of policies has been adopted to contribute significantly to protecting labours and domestic workers from the risk of being victims of human trafficking in all forms, particularly exploiting them in the purpose of forced labour. These policies include:

Contract Transparency Policy

In order to address one of the forced labours indicators, i.e. deception in employment contracts, a practice, which usually begins outside the UAE territories through employment agencies overseas in countries of origin - the MOHRE issued its Ministerial Decree (764) of 2015 on the Implementation of the Ministry of Labour's Approved Standard Employment Contracts. The decree obligates employers to send a copy of the job offer to workers in their home country. The offer shall be written in Arabic and one of the (11) approved languages understood to the worker. Noting that additional languages are under approval in cooperation and coordination with labor sending countries. These contracts shall explain to the worker all work conditions and circumstances, to ensure they agree on them before leaving their homeland.

The UAE also obliges recruitment offices abroad to obtain the worker's signature and fingerprint stamped on the job offer, which is later retrieved from MOHRE's electronic system, to be signed and approved as an official employment contract. Noting that MOHRE does not allow modification of the terms and condition of signed job offers unless it is intended to add additional privileges and benefits in favour of the worker. These procedures are essential for

the worker so he/she shall not be deceived or exploited in any of the terms of the contract before and after arriving to UAE for work.

The MOHRE has developed a standard unified typical contract for domestic workers, which must be utilized for all domestic workers of different nationalities and skills. The contract contains provisions concerning the workers' entitlement to a range of fundamental rights, including annual leave, daily and weekly rest periods, labours right to travel, receive cash allowances, sick leave, salary, and end-of-service benefits. The contract also includes provisions to ensure protection from any violence or discrimination.

The Policy of Briefing Domestic Workers on Their Rights– Tawjeeh Centers

The MOHRE in cooperation with private sectors has established specialized centers named "Tawjeeh centers", to ensure that workers are briefed of their rights. Tawjeeh Centers also raise workers awareness of their rights and duties at work in details, including working hours, overtime, leave entitlements, how to calculate additional wages, and end-of-service benefits. In addition, provide health and safety requirements to avoid any work risks as well as to introduce labors to the culture of UAE society. To date, MOHRE has licensed 37 service centers nationwide. Whereas MOHRE requires employment contracts to be signed and handed over to workers within these centers. Employment contracts or renewal approvals are granted to workers registered in the MOHRE's system, after completing awareness courses in their preferred language.

Domestic Workers Recruitment Regulation Policy – Tadbeer Centres

In the home countries of some labours and domestic workers, suspicious practices appear in some recruitment offices such as taking recruitment fees, collecting, or deducting money from workers against the job offer opportunity. These practices may lead to what is globally known as debt bondage; a situation in which workers are forced to continue working to pay back recruitment fees. To address these practices, the MOHRE has established 39 recruitment centres within the UAE called Tadbeer. The cen-

tres provide domestic worker recruitment services, under full supervision of the MOHRE using its electronic systems that provide the ministry with full view of practices by such centers. Licenses for traditional recruitment centres were gradually cancelled and replaced with Tadbeer centres, which were tasked with training and informing domestic workers of their rights and duties, and providing them with adequate housing and accommodation in situations where a worker requires shelter in case their rights were violated or abused by the employer.

Labour Market Free Movement Policy (or Labour Market Flexibility)

The MOHRE resolutions No. (765) and (766) of 2015 address the issue of restricting workers' freedom to move from one company to another, by allowing workers to terminate their employment relationship and move to a new organization according to specific criteria. It also addresses the procedures for granting workers a new work permit to work at another facility at the end of the contractual relationship. Under such resolutions, the worker also shall have the right to terminate their employment and leave the UAE at any time.

In addition, Cabinet Resolution No. adopted an Executive Regulation of the Federal Law Concerning Domestic Workers. (22) 2019, which grants domestic workers the right to leave their employment while retaining all their rights in cases where the employer reduces their wages below the amount agreed to in the contract, or fails to meet its contractual obligations. To facilitate this right, and to protect such workers from vulnerability or human trafficking, the Tadbeer centers are required to receive and shelter the worker until the issue is resolved.

This regulation also allows workers the right to leave their workplace immediately without notice and report to Tadbeer centers if they face any physical or verbal abuse or sexual harassment by the employer.

Securing Worker Entitlements Policy

To protect labours and domestic workers from circumstances that may lead them to become victims of forced labour where an employer fails to pay their dues, the MOHRE has launched a new system to secure workers' entitlements. The system is applicable to all expatriate employees in private sector or domestic workers' sector. Under the system, employers shall obtain an employment insurance policy at the commencement of the contract, as a condition for issuing the work permit. The policy covers unpaid financial benefits, such as end-of-service benefits, work injury compensation and expenses for returning to the country of origin if the worker wishes to leave the UAE.

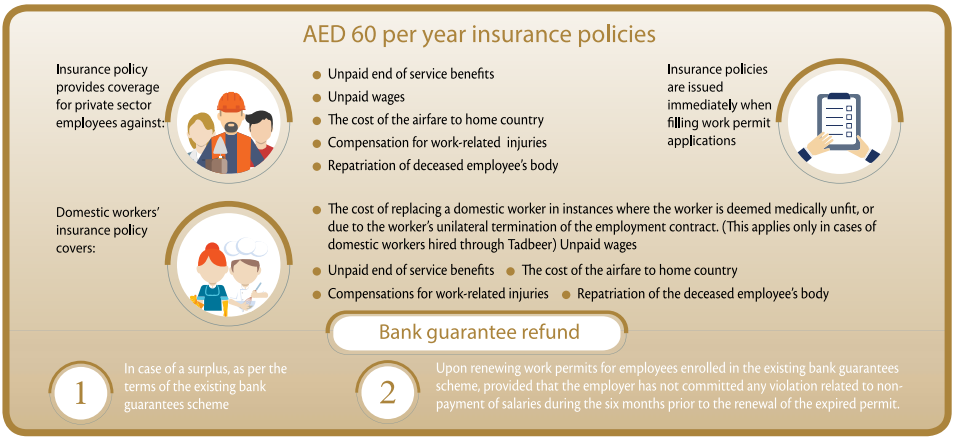

The policy of Labour Inspections supported by Technologies.

To improve facilities monitoring mechanism to identify any potential violations, particularly those related to human trafficking and forced labour, MOHRE has developed several technology-based systems. One of such programs is the Smart Inspection System, which analyse registered companies' data, including the number and types of received complaints, and classifies companies to five risk levels. These levels determine the priorities for inspection visits to workplaces.

Other smart systems also promote the role of labour inspection. The Wage Protection System (WPS), for exam-

ple, monitors the payment of wages electronically; The "Ratibi" My Salary System receives wage complaints electronically, while the Labour Housing System provides information on the extent to which companies are committed to providing adequate accommodation for their workers. The system also allows inspection team to immediately intervene in cases of salary delay or non-payment. Also, other systems reduce the chance of labours falling victims of Human Trafficking.

Facilitating Access to Effective Remedies policies

The MOHRE has licensed centres under the name TWA-FOUQ, which provide legal services to both contracting parties. The centres reduce the time to discuss and adjudicate labour cases. Lengthy litigation can have a negative impact on labours and domestic workers, particularly if the dispute is linked to non-receipt of wages or benefits. TWA-FOUQ centres receive complaints, provide free legal advice, and mediate between workers and employers to reach a quick, amicable settlement. TWA-FUQ then submits its recommendations to MOHRE to be approved and actioned. In cases where agreement cannot be reached between the parties, TWA-FUQ provides a free 'lawsuit sheet' for workers and employers, based on the "Smart File" concept, to facilitate referral of the dispute to the Labour Court, which in turn provides a service called "One Day Court" to allow cases to be resolved immediately.

Border Control Security Measures

Under the support of the NCCHT, concerned Authorities in the UAE have taken many preventive measures to protect the society from such transnational and organized crimes, including, human trafficking crimes.: The measures are implemented using best-practice to facilitate travellers' movement, entry, or exit from the UAE. The preventive measures are as follows:

- Using unified criminal justice and Interpol systems I-24/7 to verify individuals at entry points.

- Using iris scan and fingerprint technology to identify wanted persons, or those who are banned from entry to or

exit from the UAE, as well as facial recognition, to ensure that the travellers face image and personal photo on the passport are matching.

- Using state-of- the- art equipment to detect fraud at entry points.

- Developing entry permit regulations and sponsorship standards linked to family relationships or purpose of coming to the UAE, to prevent exploitation in human trafficking cases.

- Requiring separation of children's passports from their parents, and that children hold independent passports, to verify their identity when they enter or leave the UAE, thereby providing them with more protection against exploitation.

- Prohibiting persons added to others visit visas from entering UAE.

- Preventing violators to depart from UAE unless their status modified, they pay violation fines on them, according to applicable rules and regulations set by the concerned Directorate.

Additionally, the Ministry of the Interior and the Federal Authority for Identity and Citizenship are constantly improving skill and competences of their border security personnel, through courses and workshops.

Complaints and Suggestions Mechanisms

The NCCHT has approved 800SAVE **(8007283)** as a hotline to receive reports on human trafficking across the UAE. The hotline is managed by Abu Dhabi Shelter and Humanitarian Care Center, which has assigned several qualified staff to receive and handle such communications in several main languages including Arabic, English, Urdu, and Russian …etc.

The UAE also has several mechanisms for reporting human trafficking cases, including the Emergency Line **999**, the Ministry of Interior website (www.moi.gov.ae). In addition to the Dubai Foundation for Women and Children hotline **(800111)**, the Aman Center for Women and Children in Ras Al Khaimah hotline **(80089999)** and the Smart Police Station (SPS) of the Dubai Police General Headquarters, which allows customers to provide information and data on suspected human trafficking cases.

The Ministry of Interior has developed a smart application for children's communications called "Protection". Report cases of children harassment and abuse via the hotline **116111** in addition to the website moi-cpc.ae.

Dubai Police General H.Q. has launched the Happy Worker Safe Society Program, a program focused on the protection and care of workers by receiving and verifying labor complaints to reduce the exploitation of this category in any form of human trafficking crimes. The program also provides many services to workers, in partnership with the private sector.

Labors and of domestic workers can also file complaints or receive legal advice through centers licensed by Ministry of Human Resources & Emiratizations This includes "TADBEER", TAWJEEH", and "TWA-FOUQ" Centers.

(For more information about these centers, please refer to the details in Protecting and promoting the rights of workers).

Second Pillar:
Prosecution

- Federal Law No. (51) of 2006 and its Amendments.
- Other Relevant Legislations.

Federal Law No. (51) of 2006 and its Amendments

The Federal Law No. (51) of 2006 on Combating Human Trafficking Crimes, as amended by Federal Law No. (1) 0f 2015, provides the legal framework for handling human trafficking cases in the UAE. Since its implementation, the law has contributed to raising people's awareness of the importance of combating this crime. Article (1) of this Law defines "Human Trafficking" as follows:

1. Whoever commits any of the following shall be deemed a perpetrator of human trafficking crime:

a. Sell persons, offer persons for selling or buying, or promise the same.

b. Solicit persons, employ, recruit, transfer, deport, harbour, receive, deliver, or send the same within the UAE or across the national borders thereof, by means of threat or use of force, or other forms of coercion, abduction, fraud, deception, abuse of power or of position, taking advantage of the vulnerability of the person for the purpose of exploitation.

c. Give or receive payments or benefits to obtain the consent of a person or having control over another person for the purpose of exploitation of the latter.

2. The following shall be deemed human trafficking, even if the same does not incorporate the use of any of the means provided for in the previous paragraph:

a. Recruit a child, transfer, deport, harbour, or receive the child for the purpose of exploitation.

b. Sell a child, offer the child for selling or buying.

3. Under this Article, exploitation includes all forms of sexual exploitation, engaging others in prostitution, servitude, forced labour, organ-trafficking, coerced service, enslavement, mendicancy, and quasi-slavery practices.

This definition is consistent with the provisions of the United Nations Convention against Transnational Organized Crime (the Palermo Convention) and the supplementary

United Nations Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children, and other relevant international legislations.

Under this law, a life imprisonment sentence shall be applicable if the crime is committed by way of deceit, it involves the use of force or threat of murder or bodily harm, or it involves physical or psychological torture. Furthermore, the 16-articles law prescribes stiff penalties against traffickers, ranging from five years to life imprisonment, in addition to pecuniary fines ranging from AED 100,000 to AED 1,000,000 (US$27,500 - US$275,000).

Amendments stated in Federal Law No. (1) 2015 to Federal Law No. (51) 2006 on Combating Human Trafficking Crimes have been made to serve the best interests of human trafficking victims in conformity with Palermo Protocol, based on experience gained by the UAE at local and international levels. Such amendments include the following:

1. Identify the victim and the witness with their legal rights, in a language understood thereby, and allow them to express their legal and social needs.

2. Submit the victim, should the need arise for such measure, to examination before any medical entity to receive psychological or physical treatment, where such person shall be admitted into one of the medical or psychological rehabilitation centres, if deemed necessary.

3. Admit the victim into one of the sheltering centres or any other approved entity, should a need for such measure arises.

4. Provide the necessary security for the victim and the witness, whenever they need the same.

5. Allow the victim and the witness to stay in the State, should the investigation or trial entail their stay, and based on an order issued by the public prosecution or the court.

6. The permissibility of the court to delegate an attorney for the victim upon request thereof, where the court shall estimate the attorney's fees. The decision of the court in this regard shall be conclusive, where fees shall be paid

under a certificate issued by the court, which pays the said fees.

Other Relevant Legislations

Federal Decree Law No (5) of 2016 on Regulation of Human Organs and Tissue Transplantation

The law was enacted to regulate human organs and tissue transplantation. The most important provisions prohibit trafficking in human organs and tissues, protect the rights of persons to whom organs or tissues are transferred, and prevents exploitation of the patient or donor's needs.

Federal Decree - Law No (5) of 2012 on Combating Cybercrimes, as amended by Federal Decree Law No (12) of 2016

Article (23) of this law stipulates that "Whoever establishes, administers, or runs a website or publishes information on a computer network, or any means of information technology, for the purpose of trafficking in humans or human organs, or dealing in them illegally, shall be punished by temporary imprisonment, with a fine of not less than AED 500,000 and not exceeding AED1,000,000, or either of these two penalties.

Federal Law No (10) of 2017 on Domestic Workers

The provisions of this law shall apply to recruitment and hiring of workers whose occupations are listed in the table attached to the law, and concerned parties as well. The table includes 19 occupations: Servant, Sailor, Guard, Shepherd, Horse keeper, Jockey, Falconer, Worker, Housemaid, Cook, Nanny, Farmer, Gardener, Personal Trainer, Private Teacher, Private Nurse, Special Representative, Special Agricultural Engineer, and Personal Driver.

The law prohibits discrimination among workers based on race, colour, gender, religion, political opinion, national or social origin, verbal or physical sexual harassment of workers, forced labour or carrying out any work defined

as human trafficking under UAE national laws and ratified international conventions. The law stipulates that this category of workers shall be protected by signing employment contracts according to the template approved by MOHRE, which provides for many rights such as provision of appropriate housing, annual leave, and end-of-service benefits.

The law stipulates those deterrent penalties shall be imposed on violators of the provisions concerning prohibition of discrimination and violence against domestic workers. The law stipulates that a fine not less than AED50,000 and not more than AED100,000 shall be imposed on violators. Provided that the penalty shall be doubled in case of recommitting the violation. In addition to any other more severe penalties stipulated by any other law.

The Executive Regulations of the Act, issued by Cabinet Resolution No. (22) of 2019, also grants domestic workers the right to leave their employment while retaining full rights, where they are subjected to any circumstances or practices that might lead to becoming a victim of forced labour or trafficking. The resolution stipulates that the worker shall have the right to leave the workplace without any consequences in case the employer has violated their contractual obligations, or if the employer or their representative assaulted, or insulted the worker using any form of physical abuse. The regulation obliges TADBEER centres to receive and shelter the worker and assist with alternative job opportunity if requested.

Federal Law No (9) of 2018 on Anti-Begging

This law aims to protect the society from crimes related to beggary, and combat mendicancy crimes, organized beggars, as well as taking preventive measures. This objective is consistent with the Combating Human Trafficking Law, which considers begging as a form of exploitation.

Federal Law No. (14) of 2020 on the protection of witnesses and their likes

The Law defines witnesses and their likes as the person who owns information on a crime and articulate such information before the competent authority or the judiciary. The information influences the crime, including victims of

human trafficking under two conditions: the first condition: to provide information on the case before the competent authority or judiciary. The second condition: Such information should have an impact on the crime, add or enhances crime evidence, reveal other criminals or place where the crime was committed etc. The law aims to protect witnesses, victims, whistleblowers, experts, confidential sources, family members and their close companions, who are determined by the judiciary to be protect against any threat, assault, retaliation, or coercion.

Ministerial Resolution No. (178) of 2020 on Dealing with Workplace Harassment

The resolution obliges companies working in UAE to provide appropriate working environment to ensure that the work is performed under the best conditions. Employees are protected from harassment in any form, whether by force, by act or sign of a sexual connotation made by one person towards another in the workplace, affecting its body, honour or dignity by any means of modern technology.

Human build is Supreme goal Which we are making every effort In order to achieve it

His Highness Sheikh Khalifa bin Zayed Al Nahyan The President of the United Arab Emirates, may God protect him

There are other laws and regulations to support Combating Human Trafficking efforts, such as the Federal Penal Code, Federal Law No (3) 2016 concerning Child Rights (Wadeema's Law), and Federal Law No. (4) 2002 on Criminalization of Money Laundering and Combatting Terrorism Financing, as amended, and the UAE Federal Law No. (8) 1980 on Regulating Labour Relations, as amended.

Imposing Strict Measures to Confiscate Funds Generated from Human Trafficking

The UAE issued the "National Money Laundering Risk Assessment" initiative in 2019, to prioritize investigations in several crimes, including human trafficking, as well as to impose strict measures to trace illicit funds generated from or used to carry out these crimes and to confiscate such funds, in line with relevant national legislations.

The growing interest in detecting and confiscating illicit funds generated from human trafficking has a significant impact on preventing such crime from spreading, as the crime becomes less profitable for traffickers.

Third Pillar:
Punishment

- Cases of Human Trafficking
- Human Trafficking Cases Table 2020
- Human Trafficking Cases Diagram in 2020

Cases of Human Trafficking

In 2020, the UAE enforcement agencies have tackled number of human trafficking cases under Federal Law No. (51) 2006 on Combating Human Trafficking Crimes as amended by Federal Law No. (1) 2015. In light of Covid -19 outbreak, the UAE has adhered to all the precautionary measures, using technology for instance, conducting interviews through video conference as adapted by (Federal and Dubai Prosecution). Details of cases referred by the Federal and Local Public Prosecutor Offices to competent courts in the UAE can be found in the data mentioned in the table below:

Human Trafficking Cases Table 2020

Emirate	Total Cases	Cases	Form of Exploitation	Victims	Accused	Verdict
Abu Dhabi	2	First	Sexual Exploitation	1	3	Innocence one of the accused. Seven years imprisonment for the rest, Object confiscation, and deportation from UAE after serving the punishment
		Second	Sexual Exploitation	1	2	Seven years imprisonment, Object confiscation and deportation from UAE after serving the punishment
Dubai	7	First	Sexual Exploitation and Offer the victim for selling	1	1	Innocence from human trafficking charge
		Second	Sexual Exploitation and Offer the victim for selling	2	7	Under Court Consideration
		Third	Sexual Exploitation and Offer the victim for selling	1	2	Five years imprisonment, Object confiscation, a fine of AED 100,000 and deportation from UAE after serving the punishment
		Fourth	Sexual Exploitation	1	3	Ten years imprisonment, Object confiscation and deportation from UAE after serving the punishment
		Fifth	Sexual Exploitation	1	3	Three years imprisonment, and deportation from UAE after serving the punishment
		Sixth	Exploitation of a child in begging	1	3	Innocence One of the accused, six months in Jail for the rest, a fine of 5000 AED and deportation from UAE
		Seventh	Sexual Exploitation	1	1	Five years imprisonment. And a fine of AED 100,000, and deportation from UAE after serving the punishment
Sharjah	2	First	Sexual Exploitation	2	1	Three years imprisonment, and deportation from UAE, after serving the punishment
		Second	Offer the victim for selling	1	3	Five years imprisonment, a fine of AED 100,000, and deportation from UAE after serving the punishment
Ajman	6	First	Sexual Exploitation	1	1	One year in Jail and deportation from UAE after serving the punishment
		Second	Sexual Exploitation	1	6	Four years imprisonment, and deportation from UAE after serving the punishment
		Third	Sexual Exploitation	2	3	Five years imprisonment, and deportation from UAE after serving the punishment
		Fourth	Sexual Exploitation	1	1	Three years imprisonment, and deportation from UAE after serving the punishment
		Fifth	Sexual Exploitation	1	2	Under Court Consideration
		Sixth	Sexual Exploitation	1	2	Under Court Consideration
Umm al- Quwain						
Ras Al Khaimah	2	First	Sexual Exploitation	1	3	Five years imprisonment, Object confiscation and deportation from UAE after serving the punishment
		Second	Sexual Exploitation and Selling the victim	2	4	Five years imprisonment, Object confiscation and deportation from UAE, after serving the punishment
Fujairah						
Total	**19**			**23**	**51**	

Source: Federal and Local Public Prosecution Offices

Note: The above table includes cases processed by local and federal public prosecution offices and referred to competent courts in UAE as Human Trafficking Cases.

The following chart refers to the official statistics of human trafficking cases in the UAE since the issuance of Federal Law No. (51) 2006 on Combating Human Trafficking Crimes as amended by Federal Law No. (1) 2015.

Human trafficking cases for the year 2010-2020

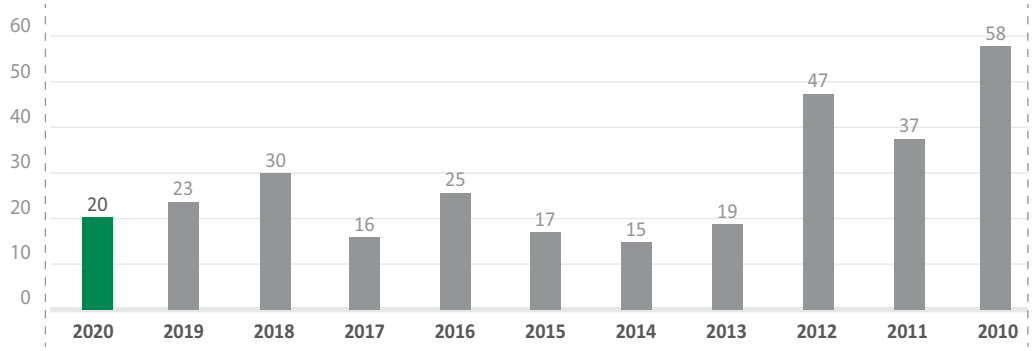

That justice is a right for everyone and that the rule of law is above all else Everyone is sheltering in his shadow and enjoying his justice and sovereignty

His Highness Sheikh Mohammad Bin Zayed Al Nahyan, Crown Prince of Abu Dhabi and Deputy Supreme Commander of The UAE Armed Forces

Fourth Pillar:
Protection

- Shelters and Care Centers for Human Trafficking Victims.
- Services Provided by Shelters for Victims of Human Trafficking.
- Humanitarian support and initiatives during Covid-19 pandemic.
- NCCHT Initiatives to protect victims.

Protection of victims is one of the most important strategic and fundamental pillars in handling human trafficking cases in the UAE. Several institutions and shelters for victims have been established to deal with them professionally. The centres include Abu Dhabi Shelter and Humanitarian Care Center (Ewa'a), Dubai Foundation for Women and Children (DFWAC) and Aman Center for Women and Children.

These institutions and centres receive victims from all over the UAE. They also implement several programs specifically tailored to provide necessary support urgently and fairly without discrimination based on race or gender. A package of services is provided to victims of trafficking in the UAE, starting from the time when victims are received through their embassies, worship houses, direct contact, or through law enforcement agencies, until their departure.

These services will be mentioned below after introducing shelters and care centres for victims of human trafficking.

Shelters and care centres for Victims of Human Trafficking play a significant role in the voluntary and safe return of victims or reintegration into UAE society. The centres can help them find work and modify their legal status to remain in the UAE, enable them to return safely to their home country or an alternative homeland in cooperation and coordination with NCCHT and other bodies such as foreign embassies and relevant international organizations. In this context, institutions and Ewa'a Shelters for Victims of Human Trafficking in UAE keep in touch with victims for six months to ensure safety in their home country.

Shelters and care centers for Human Trafficking Victims

Abu Dhabi Shelter and Humanitarian Care Center

In 2008, Abu Dhabi Shelter and Humanitarian Care Center was established to serve under the umbrella of UAE Red Crescent. However, under Guidance Document No. 164 of (2015) issued by the Executive Council at the end of 2015, the Shelter for Victims of Human Trafficking is currently under direct supervision of Her Highness Sheikha Fatima

Bint Mubarak, President of the General Women's Union, President of the Family Development Foundation, and Director of the Supreme Council for Motherhood and Childhood. Recently, victims of violence and abuse such as domestic violence and all other forms of violence, added to the mandate of Ewa'a Shelters for Women and Children, under the executive council's resolution No. (118) of 2020. The shelter opened its first center to receive and deal with male victims of human trafficking in Abu Dhabi, in January 2014.

Dubai Foundation for Women and Children

In 2007, Dubai Foundation for Women and Children was established by the decree of H.H Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, Vice President, Prime Minister, and Ruler of Dubai. The Foundation is the first authorized non-profit humanitarian house in the UAE to shelter women and children who are victims of domestic violence and child abuse. It also provides shelter and care for victims of human trafficking.

Aman Shelter for Women and Children

In 2017, Aman Shelter for Women and Children was inaugurated by a Decree issued by H.H. Sheikh Saud Bin Saqr Al Qasimi, Member of the Supreme Council, and the current Ruler of Ras Al Khaimah. The shelter protects victims of human trafficking, sexual exploitation and domestic or social violence in accordance with applicable laws and regulations in UAE. Recently, the guardianship system was added to services of the center under Decree No (1) of 2021.

Services Provided by Shelters for Victims of Human Trafficking

Safe Sheltering Services

Shelters and care centers provide sheltering services to protect all victims from any threat that may pose a risk to their safety, in cooperation with Security authorities. The services include temporary accommodation and other basic needs.

Health care services

Shelters and Care centers provide health services to victims free of charge in cooperation with health authorities. Shelters provide nurses and supervisors to organize hospital appointments and dispensing medicines for victims. As well as organizing public health awareness workshops.

Social services

Social services are provided by professional social workers in charge of conducting social case studies of the victims and identify the history of abuse in all its physical, psychological, verbal, sexual and other forms. This is besides identifying childhood and family history to help victims make their right decisions in the future.

Social specialists also develop individual support plans for each case according to their personal needs. Based on those plans, comprehensive support is provided to victims in cooperation with concerned authorities and embassies to ensure the safety of victims after leaving the UAE. The specialists in care centers in UAE maintain contact with victims from 6 to 12 months after leaving the UAE to ensure their safety.

Psychological Services

Psychological support is provided to victims who are suffering from post-traumatic stress disorder (PTSD) through individual and group psychotherapy sessions, support groups, and play therapy for children. This service package is provided by well-qualified, trained, and licensed specialists.

Legal Services

Legal services include legal advice or legal representation of victims, including ensuring any residence visa penalties incurred by victims are cancelled, obtaining identity documents from concerned embassies, and explaining victims' legal right to civil compensation for any physical and psychological suffering they may have experienced. Litigation services are provided free of charge. Shelters and care centers seek to establish partnerships with law firms to claim compensation caused by human trafficking.

Entertainment Programs

Shelters and care centers provide indoor and outdoor entertainment programs, these programs help break the fear barrier among victims helping them to deal with groups of society normally after the severe conditions they have experienced due to the human trafficking crime. Social welfare homes in the UAE organize victim leisure trips. Various sports classes are also allocated, as well as the celebration of public events and holidays such as the National Day and religious holidays.

إيواء يعتني بطفلتي ممرضة أصيبت وزوجها ب كوفيد 19

Humanitarian support and initiatives during Covid-19 pandemic

The Covid-19 pandemic has placed additional pressure on victims of human trafficking. Therefore, care centers and shelters have implemented number of initiatives aimed at reducing the impact of these pressures on victims, including:

• Provide monthly financial assistance to victims to help them and their families in their home countries. These assistances provide victims family to cover their basic needs

as well as protecting them from exploitation by criminal organizations in human trafficking cases.

• Launch initiatives to facilitate victims communication with their family members through video conferences, including the initiative launched by Abu Dhabi Shelter and Humanitarian Care Center titled "Communication Brings us Together". Abu Dhabi Center has implemented this initiative since the beginning of the closure of borders. The reassurance of victims on their families plays a key role in overcoming the situation that they had gone through and the fears that had taken over them as human trafficking victims.

To reassure and maintain the health of victims of human trafficking, centers and institutions for the care and shelter of human trafficking victims have followed all precautionary measures on covid-19, in addition to carrying out regular and continues tests by specialized medical teams at their locations in these centers.

NCCHT Initiatives to protect victims

To enhance protection of victims, the NCCHT has issued Resolution No. (7) of 2010 concerning the Regulatory Procedures for Dealing with Human Trafficking Victims among Competent Authorities in UAE. These procedures are designed to support and protect victims at all stages, including through police and public prosecution departments during search and investigation, until the time when victims arrive at the shelters across the UAE.

The NCCHT has also issued Resolution No. (8/21) of 2010 concerning Ethical Standards for Media Entities while Conducting Interviews with Human Trafficking Victims. It sets out a consolidated ethical standard to be observed by various media outlets – television, radio, websites, newspapers, and other publications – particularly regarding protecting victims and ensuring their privacy. Media professionals or journalists shall not have the right to interview victims until after referral to the competent court. Moreover, media professionals or journalists shall maintain confidentiality, and obtain a written consent of victims. There are several control measures such as observing the psychological status of the victim; the concerned social specialist shall attend

the interview. The interview questions must be prepared for the victim to read beforehand. Noting that media outlets are not allowed to interview children.

Human Trafficking Victims Support Fund

The Human Trafficking Victims Support Fund is one of the most important initiatives of the NCCHT. The Fund was established under Resolution No. (7/32) of 2014. In 2020, The National Committee was able to disburse around AED 143,500 to victims of human trafficking who are staying at Shelters for Victims of Human Trafficking in UAE. The total value of assistance provided by the Fund since its establishment reached AED 1,113,700 equivalent to approximately more than (US$ 300,000)

Businesspersons as well as charitable and humanitarian organizations provide financial contributions to this Fund. The Fund aims to help victims of human trafficking before they leave the UAE, to ensure that they are financially independent in the future. Financial needs and poverty are the main reasons leading to victims' exploitation in trafficking cases. The Fund had significantly contributed to support several victims who have been repatriated or resettled in other home countries.

Fifth Pillar:

Promotion of International Cooperation

- Bilateral Cooperation
- Multilateral Cooperation

Human trafficking is a heinous crime that violates human dignity. It is one of the most serious challenges facing all countries, whether at origin, transit, or destination, due to its complicated nature as a transnational organized crime. Thus bilateral, and multilateral efforts are essential to confront this scourge.

The UAE Government believes that it is necessary for all countries to work together to fulfil the international obligations to combat this crime. Therefore, UAE has acceded to the United Nations Convention against Transnational Organized Crime (Palermo Convention 2000) since April 2007. This Convention includes provisions for promoting international cooperation as part of the global efforts to combat human trafficking.

In 2009, the UAE acceded to the supplementary United Nations Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children.

Bilateral Cooperation

As part of the UAE National Committee to Combat Human Trafficking to implement its national strategy to strengthen international cooperation. the United Arab Emirates has signed several Memorandums of Understanding (MOUs) with many countries in the field of cooperation in combating human trafficking and protecting its victims. These (MOUs) define frameworks and areas of cooperation between both parties and focus on exchanging information and best practices between the two sides. The United Arab Emirates has already concluded eight (MOUs) in this regard, as stated in the table below:

Indonesia
2015

Australia
2013

Azerbaijan
2011

Armenia
2009

Belarus
2020

Philippines
2019

Thailand
2018

India
2016

Activating Memorandums of Understanding (MOUs)

The National Committee sought to activate these (MOUs) by implementing the recommendations of previous bilateral meetings. In this context, The NCCHT has held its second joint meeting with the Republic of India virtually in December 2020. The UAE and India agreed to follow up on the implementation of joint awareness programs and to develop a mechanism to strengthen joint coordination to combat human trafficking and protect its victims.

خلال توقيع مذكرة التفاهم مع بيلاروسيا في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر افتراضياً

Cooperation with Labour Exporting Countries

Over the past three years, MOHRE has signed more than 15 memorandums and protocols of cooperation with the most exporting countries. These instruments aimed at regulating labours flow to UAE in line with policies and procedures, as well as protecting workers from fraud, deceit, and human trafficking practices by private recruitment agencies. These memorandums include a range of obligations, to ensure that relevant authorities supervise application of laws concerning non-charging workers any fees for recruitment services to eliminate debt bondage, as well as to ensure that cooperation with licensed and accredited agencies is limited only in both countries. In addition to cooperation in applying best practices, especially those

concerned with the development and implementation of programs to raise awareness and rehabilitation of workers during the pre-recruitment and arrival phases.

The UAE has also ratified relevant international agreements to strengthen the legal framework to combat forced labor as a form of human trafficking. The UAE has ratified the relevant ILO conventions: Forced or Compulsory Labor Conventions No. (29) of 1930, and Abolition of Forced Labor Convention No. (105) of 1957.

Strengthening Cooperation with Law Enforcement Entities

While working to promote and protect human rights, the UAE Ministry of Interior (MOI) has constantly included one of its most important provision and strategy to strengthen international cooperation to provide such protection. Therefore, the Ministry of Interior has signed several bilateral agreements and Memorandums of Understanding with its counterparts at the international level. These Agreements & (MOUs) included many mechanisms to strengthen cooperation and exchange of information in the fight against organized crime, including combating crimes of human trafficking. The number of such agreements and (MOUs) has reached 37. The strengthening of international cooperation to combat organized crime is one of the most important provisions of the United Nations Convention against Transnational Organized Crime (Palermo Convention) and complementary protocols.

Multilateral Cooperation

As part of its cooperation with the UN on combating human trafficking, the UAE received the UN Special Rapporteur on the Sale and Sexual Exploitation of Children in 2009 and welcomed the visit of the UN Special Rapporteur on Trafficking in Persons, Especially Women and Children, in 2012. The UAE was a co-founder of the "Group of Friends United against Human Trafficking" in 2010, which held its first meeting on the sidelines of the 65th session of the UN General Assembly. The Group aims to strengthen the role

of the United Nations in coordinating and consolidating efforts globally to help combat human trafficking.

The Abu Dhabi Dialogue

In 2008, the UAE launched the Abu Dhabi Dialogue; a voluntary consultative mechanism to organize dialogue between labor sending and receiving countries in Asia and aims to support ways to protect labor and enhance their participation in the development efforts of all countries concerned in the dialogue.

By hosting the Permanent Secretariat of the Abu Dhabi Dialogue, the UAE is constantly seeking to include research and activities on the agenda of the dialogue that will contribute to strengthening the efforts of member states in the fight against forced labor. Previous sessions of Abu Dhabi Dialogue included activities to study opportunities in achieving transparency of contracting by investing advanced technology in the development of an electronic recruitment system to ensure the empowerment of labor sending and receiving countries.

External Participations

Despite the exceptional circumstances of Covid-19 pandemic, the UAE has managed to promote the exchange of experiences and best practices by intensifying its external participation in events, conferences, and workshops to combat human trafficking crime.

• Through video conference, the UAE hosted the Second Government Forum against Trafficking in Persons in the Middle East from 19-20 October 2020. This year forum headed and hosted by the United Arab Emirates, with participation of several ministers and senior officials from other countries in the region including Saudi Arabia, the Kingdom of Bahrain, Oman, Kuwait, the Arab Republic of Egypt and the Hashemite Kingdom of Jordan. As well as the United States of America, the United Kingdom, major United Nations Specialized Agencies, and a number of representatives of the United Nations Office on Drugs and Crime and the International Organization for Migration, participated in the forum.

• The forum is considered as an important platform to discuss efforts of countries to combat human trafficking in the region. In the forum, the unique challenges facing the region in combating this crime were discussed, under the current exceptional circumstances related to Covid-19 pandemic and its impact on combating this crime and protecting the victims.

الدورة الثانية للمنتدى الحكومي لمناقشة تحديات مكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة الشرق الأوسط :

• The National Committee to Combat Human Trafficking (NCCHT) organized a regional workshop on "Best Practices in Protection and Assistance of Human Trafficking Victims During COVID 19 pandemic" in coordination with the United Nations Office on Drugs and Crime for the Gulf Cooperation Council States (GCCs). More than 70 GCC participants virtually attended the meeting. It is worth mentioning that the meeting was held in accordance with the recommendation issued by the first session of the abovementioned forum, which was held in October 2019 in the Kingdom of Bahrain, which recommended conducting of joint workshops for anti-trafficking workers in the region to exchange experiences and best practices.

• The UAE also participated in the meeting of the Working Group on Human Trafficking Crimes in the United Nations Convention against Transnational Organized Crime organized by the United Nations Office on Drugs and Crime in Vienna from 10-11 September 2020. The UAE also participated in the Conference of the Parties to the United Nations Convention against Transnational Organized Crime on its tenth session, held in Vienna from 12th till 16th of October 2020. The session discussed the implementation of the United Nations Convention against Transnational Organized Crime and its protocols through the development of States' Review reports Project on human trafficking. The session stressed the importance of international cooperation with a particular focus on extradition, mutual legal assistance, international cooperation for confiscation purposes and the establishment and strengthening of central authorities.

• The UAE participated in the 15th Bali Process meeting on People Smuggling, Trafficking in Persons and Related Transnational Crime. The meeting was held on 20-21October 2020. The UAE is a member of the senior official's group, where many members highlighted during the meeting that the Covid-19 pandemic has made labor migration more difficult and at risk of exploitation by people smugglers and traffickers. The meeting stressed that Member States should continue to build capacity, hold important

discussions to support members during this difficult period and to respond to issue of irregular migration and displacement in the region, including aspects related to people smuggling and trafficking.

Reasonable nations are those who believe in humanity, its value, ideas and creativity

His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum
Vice President, Prime Minister, Ruler of Dubai,
may God protect him

Conclusion:

The UAE is always keen to adopt a wide range of policies and practices that enable it to combat human trafficking firmly and effectively. The UAE adheres to the international obligations and work collectively in partnership with the UN, and other countries involved in the movement of labor to stamp out the insidious practice of human trafficking.

Concrete results include increased awareness of the dangers of this crime, better support and facilities for victims, and a continued reduction in the number of human trafficking cases uncovered in the UAE.

Human trafficking is in contravention of religious, cultural, and social teachings, and requires continued and persistent endeavors in coordination with the international community. The UAE reaffirms its commitment at national and international levels to combat human trafficking by working with partners to liberate victims from the constraints of exploitation that degrade their human dignity.

In this context, the UAE reaffirms its commitment at national and international levels to combat human trafficking by working with partners to liberate victims from the constraints of exploitation that violate their human dignity.